



PROVISIONAL

A/35/PV.36
15 October 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ، ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

— اقرار جدول أعمال الدورة العادية الخامسة والثلاثين ، وتوزيع البنود : التقرير الثالث
لمكتب الجمعية العامة [٨] (تابع)

— الحالة في كمبوتشيا [٢٢]

(أ) تقرير الأمين العام ؛

(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات
الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من
أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون

المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Sections, Department of Conference
Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة

من المحضر .

80-62211/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٥٠مواصلة نظر البند ٨ من جدول الأعمال

اقرار جدول أعمال الدورة العادية الخامسة والثلاثين ، وتوزيع البنود : التقرير الثالث لمكتب الجمعية العامة (A/35/250/Add.2)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : في الفقرة ٢ (أ) من التقرير الثالث لمكتب الجمعية العامة الوارد في الوثيقة A/35/250/Add.2 ، يوصي المكتب بادراج بند اضافي على جدول الأعمال معنون : " بدء المفاوضات الشاملة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية " .
فهل لي أن أعتبر أن ذلك البند أدرج في جدول الأعمال ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يوصي مكتب الجمعية العامة في الفقرة ٢ (ب) من تقريره أن يدرس هذا البند مباشرة في الجلسة العامة .
فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد تلك التوصية ؟
وقد تقرر ذلك .

نظر البند ٢٢ من جدول الأعمالالحالة في كمبوتشيا

(أ) تقرير الأمين العام (A/35/501)

(ب) مشروع قرار (A/35/L.2/Rev.1)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : في شأن مشروع القرار الخاص بالحالة في كمبوتشيا ، الوارد في الوثيقة (A/35/L.2/Rev.1) ، أود أن أبلغ الجمعية أن الدول التالية قد أصبحت مشتركة في تقديم مشروع القرار وهي : النيجر ، فولتا العليا ، زائير .
وأدعو الآن وزير خارجية الفلبين ، الذي يرغب في تقديم مشروع القرار .

السيد رومولو (الفلبين) (الكلمة بالانكليزية) : للعام الثاني على التوالي فان الجمعية العامة سوف تناقش البند الخاص بـ " الحالة في كمبوتشيا " . وحقيقة أننا لا نزال نواجه هذا البند فانه دليل واضح على أننا لم نحرز الا القليل من أجل التوصل الى حل سلمي للمشكلة ، وهي مشكلة تعد ذات أهمية قصوى بالنسبة الى السلم في جنوب شرق آسيا والاستقرار العالمي .

وانا كنا قد فشلنا في اهراز تقدم فليس ذلك لافتقارنا الى المحاولة . ان تقرير الأمين العام يوضح تماما أن الأمين العام في العام الماضي قد بذل جهودا جادة ، وكذلك المجتمع الدولي ، من أجل خلق مناخ مناسب للتفاوض الذي يمكن أن يؤدي الى حل سلمي للموقف المتفاقم في كمبوتشيا .

ان التقرير يؤكد تفاقم وخطورة المشكلة . واستجابة للقرار ٢٢ / ٣٤ فان الأمين العام في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ أرسل ممثله الخاص السيد جافيه بيريز دي كويلار الى بانكوك من أجل التحرى عن الأوضاع في هذه المنطقة المضطربة . وأني أقتبس ملاحظة الأمين العام في شأن هذه المسألة :

" ان تقرير السيد بيريز دي كويلار أكد خطورة المشاكل في المنطقة وبصفة خاصة ، على امتداد الحدود بين كمبوتشيا وتايلند ، وكذلك على خطورة العوامل السياسيـة والعسكرية التي ضاعفت من المعاناة البشرية التي يواجهها شعب كمبوتشيا " (A/35/501, Pa.5) .

أود أن أذكر الجمعية العامة أن ذلك التقرير قد وضع في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ . واليوم ، في تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٨٠ ، فقد ازدادت الظروف سوءا وازادت من تهديد هـا للسلام العالمي . ان البيانات التي تم الادلاء بها في الجمعية العامة لا تعد مبالغا فيها لكنها تعكس الحقيقة القاتمة السائدة في كمبوتشيا .

هناك جانبان لمشكلة كمبوتشيا . الأول هو الجانب الانساني ، والثاني هو الجانب العسكري والسياسي . ان سخاء المانهين قد ساهم الى حد بعيد في التخفيف من حدة كابوس الجوع والمرض والموت ، الذي يواجه شعب كمبوتشيا البائس . اننا لا نقلل من شأن هذا العمل المثالي الذي تم من جانب منظمات الاغاثة الدولية والخاصة . ولكنها ، كما أعتقد ، أول من تدرك

أن جهودها الانسانية التي تقوم بها تصطدم غالبا بسبب اعتبارات سياسية ، والأسوأ من ذلك ، بسبب استخدام القوى العسكرية كسلاح سياسي . وهذا يوحي بالرباط الذى لا ينفصم بين جانبي مشكلة كمبوتشيا . واذ ما تم حل الجانب الثاني فان الجانب الأول سوف يحل تلقائيا .

وعلى أساس تلك الخلفية ، فان وفد بلادى مقتنع تماما بأن العقبة الرئيسية للسلام فى جنوب شرقي آسيا هي استمرار فرض الهيمنة المصغرة لفييت نام فى المنطقة وذلك من خلال وسائل مختلفة بما فى ذلك التدخل العسكرى . وليس هناك تفسير آخر غير ذلك . ان الجهود الواضحة من أجل ترشيد أعمال فييت نام فى كمبوتشيا انما تعد محاولات غير ناجحة من أجل اخفاء نواياها الحقيقية . ان السلطة النهائية هي فى فم الحصان ؛ فان احتلال كمبوتشيا ، على حد قول فييت نام ، لا يمكن الرجوع فيه وغير قابل للتفاوض . ولسنا فى حاجة الى التأكيد أكثر من ذلك .

اننا لا نود الايحاء بأن الحالة فى كمبوتشيا تعتبر مواجهة بين فييت نام وبين الدول الأعضاء فى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فرادى أو جماعات ، واننا نأسف لهذا التفسير . اننا لا نهدأ أية مواجهة ، ان هدف رابطة أمم جنوب شرقي آسيا هو اقامة منطقة سلم وحرية وهيئات فى منطقة جنوب شرقي آسيا وهذا من شأنه أن يتيح التعاون المثمر فى التنمية الوطنية والاقليمية لبلدان تلك المنطقة بما فيها فييت نام .

ينبغي علينا أن ننظر الى مشكلة كمبوتشيا فى اطار أوسع ، فهي تشمل ليس فقط رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، لكنها تشمل المجتمع الدولى ككل . فان الاستهزاء بميثاق الأمم المتحدة ، وعدم التمسك بمبادئه ، وعدم الاهتمام بالرأى العام العالمى يخفق الموقف الذى نواجه فيه ليس فقط هذه المنطقة ولكننا نواجه العالم نفسه . انني اخشى كثيرا ، ان هذه هي المشكلة التي خلقتها فييت نام بالنسبة الى شعوبها .

ونحن نتخذ موقفا مضادا . ونظرا لجديته بالنسبة اليينا ، فان أماننا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.2/Rev.1 الذي شاركت في تقديمه تسع وعشرون دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وهذه الدول هي : استراليا ، كندا ، كولومبيا ، جزر القمر ، فيجي ، فرنسا ، فامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، هندوراس ، اندونيسيا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، موريتانيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، الفلبين ، فولتا العلييا ، ساموا ، السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، تايلند ، أوروفواى وزائير . ولقد قامت هذه الدول التسع والعشرون بالاشتراك، في تقديم هذا المشروع . وأكرر اننا نتخذ موقفا مضادا ، ولذلك فقد شاركتنا في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.2/Rev.1 . وقد قمت بسرد أسماء الدول المشتركة في تقديم هذا المشروع . وليس في نيتي أن أشرح كل نقلة واردة فيه تفصيلا . ولكن العديد من النقاط في هذا المشروع هي تكرار لمشروع القرار الوارد في القرار ٢٢/٣٤ .

ولكن السؤال الأول هو ، لماذا يعد مشروع هذا القرار ضروريا ؟ انه ضرورى لأن القرار ٢٢/٣٤ لا يزال دون تطبيق . انه ضرورى لان الموقف المتردى في كمبوتشيا يتطلب حلا عاجلا على أساس الميثاق ، وهو ضرورى أخيرا ، بسبب التطورات الأخيرة التي تتناوى على احتمال مروع للتوتر العميق من جانب قوى أخرى مما يثير مشاكل أكثر صعوبة لا نستطيع السيطرة عليها .

أما السؤال الثاني فهو يتعلق بماهية جوانب الخلاف بين مشروع القرار الحالي وبين القرار ٢٢/٣٤ . انه يختلف في جانب هام . وبعد تفكير طويل ، ومشاورات مكثفة ، فاننا نقدم إلى الجمعية العامة برنامجا من سبع نقاط . يجرى بشأنه التفاوض في مؤتمر دولي يتكون من الأطراف المعنية أساسا وكذلك الأطراف المهمة الأخرى ، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي شامل لمشكلة كمبوتشيا . وفي نفس الوقت ، فان مشروع القرار يتضمن اقتراحا انتقاليا لذي نقطتين كوسيلة لتخفيف التوترات على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا والمناطق المحيطة بها . وتتمشى جميع هذه العناصر مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . والواقع أن الأمم المتحدة ذاتها سوف تعمل كمرشد وكفيلسوف ، وكصديق لجميع الأطراف المعنية بالمصلحة المشتركة في تحقيق السلام .

وفي نظرنا ، فان السلام في كمبوتشيا يمكن تحقيقه فقط في إطار ميثاق الأمم المتحدة ، واستعادة الاحترام التام لمبادئه . ان أى منهج آخر محكوم عليه بالفشل . ومن أجل إعادة السلام

الى كمبوتشيا اذن ، فان العناصر الواردة في مشروع القرار المعروض علينا تعكس هذه المبادئ ذاتها التي تشكل أساس منظماتنا . ان سردا موجزا لهذه المبادئ سوف يكون كافيا للتدليل على أن هذه النقطة هي الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من كمبوتشيا خلال فترة زمنية محددة ، وهذه وسيلة أخرى للقول بأننا لا نوافق على الغزو المسلح ولكننا نحيد احترام حقوق الانسان والانتخابات الحرة تحت اشراف الأمم المتحدة وضمنات احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كمبوتشيا .

ولقد أصبح مألوفاً توجيه حملات مضادة للسلام المزعوم في محاولة وقحة لتبرير نتائج أعمال العدوان . وعندنا نقدم مشروع هذا القرار الى الجمعية العامة ، فاننا لا نفعل ذلك لأنه ليس هنالك ما يورق ضميرنا ، كما أن الدماء لا تلتخ أيدينا . ولسنا مدينين لأحد بسداد ما علينا ، ولكننا نقدم مشروع هذا القرار في جهد خالص وجاد من اجل استعادة السلم في أكثر لحظات التاريخ المعاصر قتامة . ان ما نقوم به من عمل وما نفشل في القيام به اليوم ، هو اختبار لما اذا كنا نستحق أن يفشي في حياة تسودها الكرامة والوقار وأن تكون لدينا الشجاعة لمواجهة قوى التدمير . ان ما نقوم به من عمل ، وما نفشل في القيام به اليوم ، سوف تكون له آثار في المستقبل البعيد وسوف يساعدنا على تشكيل العالم سواء كان مظلماً أو براقاً ، والذي نحاول أن نشيده بحكمتنا أو بالافتقار اليها .

ان الخيار لنا نحن أعضاء هذه الجمعية ، ولا نستطيع أن نفشل في هذا الاختبار .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول في القائمة، أقتراح أن تقبل قائمة المتحدثين في المناقشة بشأن هذا البند في الساعة الثانية عشرة ظهر فد الخميس ١٦ تشرين الأول / اكتوبر . هل لي أن أعتبر أنه ليس هناك اعتراض على اقتراحي هذا ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : واذن ، فانني أطلب الى أولئك الممثلين الراقسين في المشاركة في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في أقرب وقت ممكن .

السيد شيون براسيث (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : ها نحن ، للمرة الثانية ، في هذا المحفل الموقر ناقش الوضع في كمبوتشيا أو بالأحرى المشكلة التي تسبب فيها فزو

(السيد شيون براسيـث ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

كمبوتشيا واحتلالها من طرف القوات المسلحة الفيتنامية ، والتدابير التي ينبغي اتخاذها لوضع حد لذلك حفاظا على الأمن والسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا وفي العالم .

لا يزال العالم يذكر يوم ٢٥ من كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، عندما قام ١٢٠ ألف جندي فييتنامي بغزو كمبوتشيا وداسوا بأقدامهم على استقلال وسلامة أراضي دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز منتهكين بذلك انتهاكا سافرا ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز ومقوضين دعائم الأمن والسلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

ويتذكر الجميع ، أن مجلس الأمن وهو الهيئة العليا لمنظمتنا الدولية ، قد منع مرتين في ١٥ من كانون الثاني /يناير و ١٦ من آذار /مارس ١٩٧٩ من ممارسة مسؤوليته في الحفاظ على السلم والأمن الدولي من جراء استخدام أحد أعضائه الدائمين حق النقض وهي الدولة التوسعية الكبرى التي أرسلت بعد ذلك بعام قواتها المسلحة لغزو أفغانستان .

(السيد شيون براسييث،
كمبوتشيا الديمقراطية)

وبالرغم من الأكاذيب العديدة والافتراءات والمناورات التي تقوم بها فييت نام وأنصارهم... لغرض قبول الأمر الواقع للغزو الفيتنامي لكمبوتشيا فإنه في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، وبعد ثلاثة أيام من المناقشات، اتخذت جمعيتنا العامة بأغلبية ساحقة تتمثل في ٩١ صوتاً ضد ٢١ القرار ٢٢/٣٤ والذي يطالب من بين أمور أخرى بما يلي: (١) معونة إنسانية هامة وعاجلة لكل شعب كمبوتشيا دون تمييز، (٢) الانسحاب العاجل لكل القوات الأجنبية من كمبوتشيا بهدف تمكين شعب كمبوتشيا من أن يقرر مصيره بنفسه بعيداً عن أي تدخل أجنبي أو قهر أو ضغط خارجي، وأن تحترم سيادة وسلامة أراضي واستقلال كمبوتشيا احتراماً تاماً.

إن كل الشعوب المحبة للسلام والعدل قد رحبت وعلقت آمالاً على هذا القرار الهام الذي اتخذته جمعيتنا العامة التي أرادت بوضوح بهذا القرار الكبير أن تحمي وأن تحترم المثل العليا ومبادئ الميثاق.

إن هذا النداء الواضح المتفعل من قبل المجتمع الدولي قد قوبل بالصف والوقاحة من جانب التوسعيين الإقليميين الفيتناميين، ولم يترددوا في وصف القرار ٢٢/٣٤ بأنه "قرار سخيف وغير قانوني" (A/34/706, annex, P.2) ووصف الدول الأعضاء التي أيدته بأنها "أغلبية خاطئة" (نفس المرجع). وعلى ذلك وبدلاً من الالتزام بالقرار ٢٢/٣٤ فقد اعتبروه قصاصة ورق، وعملوا كل ما في استطاعتهم لتصعيد حرب العدوان والابادة في كمبوتشيا لتمديد عدوانهم هناك ومحاولة إرغام المجتمع الدولي طوعاً أو كرهاً على قبول الأمر الواقع في كمبوتشيا.

لقد مضى عام منذ اعتماد هذه الجمعية الموقرة للقرار رقم ٢٢/٣٤، فأين نحن من تنفيذه؟ أولاً من الناحية الإنسانية، فإن البلدان السخية التي تبرعت، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية الإنسانية الأخرى قد بذلت جهوداً متواصلة لمعونة شعبنا وتخفيف آلامه الكبيرة التي سببها الغزو الفيتنامي، هذا الغزو الذي همز ضمير المجتمع الدولي. إن المؤتمر الدولي الخاص بجمع التبرعات والذي انعقد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ في نيويورك، والمؤتمر الدولي الذي انعقد بعد ذلك في ٢٦، ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٠ في جنيف، والاجتماعات الديرية للبلدان المانحة كل ذلك شواهد على الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي لتنمية المعونة

(السيد شيون براسبيث ،
 كموتشيا الديمقراطية)

والمساعدة المادية لشعب كموتشيا ضحية العدوان الفيتنامي . ونود هنا أن نعبر عن امتنان شعب
 كموتشيا ، وجبهة الاتحاد القومي والوطني والديمقراطي الكبرى لكموتشيا ، وحكومة كموتشيا لكل هؤلاء
 المتبرعين .

ان الجميع متفقون على أن المعونة الانسانية التي أرسلت الى مخيمات اللاجئين في تايلند
 عبر الحدود الكموتشية - التايلندية قد وصلت مباشرة ودون تمييز الى السكان وخففت من آلام مئات
 الآلاف من اللاجئين الكموتشيين في تايلند وأكثر من ١٥٠٠٠٠٠ من سكان المناطق الموضوعة تحت
 سيطرة جبهة الاتحاد القومي والوطني والديمقراطي الكبرى وحكومة كموتشيا الديمقراطية .

ان وفد بلادى يريد أن يعبر مرة أخرى عن الامتنان العميق لشعب كموتشيا وحكومته الشرعية
 لشعب وحكومة تايلند لعطفهما وسياسيتهما الانسانية نحو كل الشعب الكموتشي ، وكذلك للشعب
 الثقيل الذى تحمله بايوائهم على الأرض التايلندية لمئات الآلاف من اللاجئين الكموتشيين الذين
 استطاعوا أن يفلتوا من المذابح التي تقوم بها القوات الفيتنامية .

ولكن هذه الأعمال السخية من قبل المجتمع الدولي وتايلند لصالح شعب كموتشيا يجدر
 تخريبها بصورة مضطربة من قبل سلطات هانوى ، فهي لا تكفي بأن تحول معظم المعونة المقدمة
 المرسلة عن طريق الادارة الفيتنامية في بنوم بنه لتفدية جيشها في كموتشيا ، ولكن أيضا لم تتردد
 قوات الاحتلال الفيتنامية في كموتشيا في أن تقوم بتسليح مسلح الى الأراضي التايلندية كما حدث في
 ٢٣ ، ٢٤ حزيران / يونيه الماضي لتخريب مخيمات اللاجئين ووقف عمليات الاغاثة الانسانية لليونسيف
 وعمليات اعادة التوطين الارادى تحت رعاية المندوب السامي للاجئين على حدود كموتشيا وتايلند .

وهذه الأحداث ليست مستفربة لأن المنظمات الانسانية الدولية والوكالات المتخصصة من
 الأمم المتحدة لا تتعامل مع حكومة وطنية حريصة على رفاحية وسلامة شعبها ، ولكنها تتعامل مع غزاة
 أجنبى يرمون الى التوسع ، وسياستهم الابادية معروفة جيدا من شعبنا . هل يمكن أن نصدق بحق
 أن سلطات هانوى تحرص على رفاحية شعب كموتشيا بينما تقمع الشعب الفيتنامي بحيث يفضل مايزيد
 على الطليون من بينهم الأطفال والشيوخ ، أن يخوضوا أهوال البحر وأن يعيشوا عيشة اللاجئين على
 أرض أجنبية بدلا من الاستمرار في حياة دون أمل في بلادهم ؟ من المؤكد أيضا أنه ليس من أجل
 مساعدة شعب كموتشيا ان مايزيد على ٣٠٠ ألف من المستوطنين الفيتناميين قد دخلوا وراء جيش

الاحتلال واستولوا على أكثر الأراضي خصوبة في كمبوتشيا وخاصة السهول الخصبة المتسعة في الشرق والمناطق البحرية الغنية في الجنوب والبحيرة الكبيرة الغنية بالاسماك في "تونليه ساب". ومن جهة أخرى لاقتاع كل الذين يريدون أن يعرفوا بشكل أفضل نفاق وخيانة التوسعيين الاقليميين الفيتناميين من المناسب أن نذكر بأنه من ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ فان أولئك الذين استولوا على معظم المعونة الصينية الموجهة الى كمبوتشيا ولستر هذا الاختلاس فان سلطات هانوى لم تتردد في مغالطة جمهورية الصين الشعبية بأن تقدم لها بصورة منتظمة قوائم وحسابات بالأرقام عن كل السلع التي تزعم أنها سلمت الى كمبوتشيا. ان خبرتهم السابقة تسمح لهم بتدبير هذه القوائم والارقام والاحصاءات من أجل تضليل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمعونة الانسانية المخصصة لشعب كمبوتشيا. ان ارقاما لا يمكن منازعتها فضلا عن الحقائق الحاضرة والماضية السابق الاشارة اليها تتيح كشف هذه الاختلاسات التي قامت بها سلطات هانوى من المعونات الانسانية المخصصة لشعب كمبوتشيا. ان المبلغ الكامل لهذه المعونة يصل الى ٥٠٠ مليون دولار أو ما يعادل راتباً سنوياً مقداره ١٠٠ دولار للفرد في كمبوتشيا وهو أعلى من الراتب السنوي للفرد في ١٩٧٠ :

فانـا كان شعب كـمبوتشـيا قد تلقى كل المعونة الانسانية لا استطاع أن يتمتع بحياة أفضل . وانـا كانت الحالة حقا كما يزعمون ، فلما انـا نجد مئات الآلاف من الكـمبوتشـيين يخاطرون بالسفر أسابيع متعددة من وسط البلاد الى حدود كـمبوتشـيا مع تايلند لا ستلام ٣٠ كيلوجراما من الأرز كل أسبوعين لاطعام عائلاتهم التي تموت جوعا ؟ ولما انـا نجد كل يوم في القرى والمناطق الواقعة تحت رقابة العدو ومئات من الكـمبوتشـيين ما يزالون يتضورون جوعا تحت أنظار المحتلين الفيتناميين .

نود أن نؤكد هنا نداعنا الى كل البلدان المانحة والى كل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والى كل الهيئات الانسانية الدولية المعنية أن تضاعف من حرصها وانتباهها ويحفظتها لاجراء توزيع مباشر ودون تمييز لمعونتهم على كل سكان كـمبوتشـيا . وعليها أن تمنع المحتلين الفيتناميين من أن يحولوا بوقاحة تلك المعونة الانسانية لا استعمالها في حربهم للعدوان والابادة في كـمبوتشـيا ، ومن ثم تحويل المنح السخية لملايين المانحين الى سلاح يساعدهم في أعمال الاجرام والابادة ضد شعب وأمة كـمبوتشـيا .

ولا يمكن ايجاد حلول ناجحة للمشاكل الانسانية الا عن طريق تسوية عادلة ودائمة للنزاع الذي جاء نتيجة للعدوان الفيتنامي ضد كـمبوتشـيا والعنصر الأساسي في مثل هذه التسوية هو الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الفيتنامية من كـمبوتشـيا .

ومن الناحية السياسية فمنذ اتخاذ القرار ٢٢/٣٤ فان سلطات هانوي لم تكثف برفض سحب قواتها من كـمبوتشـيا بل انها كذلك ترسل تعزيزات كبيرة من الرجال والسلاح والعتاد من أجل تصعيد حربها للعدوان والابادة في كـمبوتشـيا . فمن ١٢٠٠٠٠ جندي في البداية ارتفع عدد قوات فيتنام في كـمبوتشـيا الآن الى أكثر من ٢٥٠٠٠٠ رجل . وان تقرر الأسلحة التقليدية بالأسلحة الكيماوية وسلاح التجويع فقد أبادت ما يزيد على ٣ مليون من الكـمبوتشـيين . ذلك الرقم الذي قدمته سلطات هانوي في حملتها الافتراضية ضد كـمبوتشـيا الديمقراطية لتضليل غزوها - لأنه لتحطيم مقاومة شعب كـمبوتشـيا فان عليها أن تقتلع هذه المقاومة من جذورها عن طريق القضاء على الشعب بأكمله .

ومع ذلك فان جميع الجهود الاجرامية قد فشلت . وعلى وجه الخصوص نلاحظ أن هزيمة الهجوم الفيتنامي الذي شن في آخر مواسم الجفاف في عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ تعتبر نقطة استراتيجية في

نضال المقاومة الوطنية لشعب كمبوتشيا وجيشه الوطني بقيادة الجبهة الوطنية ، والاتحاد الوطني الديمقراطي لكمبوتشيا ، وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية .
وبالفعل فان التوسعيين الفيتناميين الاقليميين لم يعودوا قادرين على القيام بتخريب عسكري لكمبوتشيا الديمقراطية ، وبالتالي فانهم لن يستطيعوا أبدا أن يواجهونا بالأمر الواقع من الناحية العسكرية . كما أنهم لن يستطيعوا ذلك من الناحية السياسية لأن الحامل الأساسي في النجاحات العسكرية التي احرزها الجيش الوطني لكمبوتشيا كان هو الدعم المتزايد الذي يلقيه من شعب كمبوتشيا من خلال التطبيق المعمم للبرنامج السياسي لجبهة الاتحاد الوطني والديمقراطي العظيم لكمبوتشيا ، والسياسة الاستراتيجية الجديدة لحكومة كمبوتشيا الديمقراطية . وفي ظل هذه الظروف الصعبة من تاريخه ، فان شعب كمبوتشيا يمكنه أن يميز بوضوح حقيقة ان الجبهة الموحدة وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية يقاسمونه آلامه وآماله . وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية على علم تام بما يجري في كمبوتشيا وهي الحكومة القانونية والشرعية الوحيدة .

وفي الوقت الراهن فان الحقائق العسكرية والسياسية في كمبوتشيا هي كما يلي .
أولا أن حرب المقاومة الوطنية تزداد كثافة ، ومن الناحية العملية فانها قد امتدت الى جميع ربوع البلاد بما في ذلك بنوم بنه نفسها .

وثانيا ، فان القوات الفيتنامية قادرة على استمرار احتلال كمبوتشيا وابادة شعب كمبوتشيا فقط . بسبب المعونة التي تصل الى ٣ مليون دولار يوميا التي تزودها بها القوة التوسعية الكبرى التي تحتل افغانستان في الوقت الراهن . وبدون هذه المعونة فان الجنود والعملاء الفيتناميين البالغ عددهم ٣٠٠٠٠٠ لن يستطيعوا البقاء طويلا في كمبوتشيا . وبدون هذه المعونة أيضا فان النظام الفيتنامي في بنوم بنه سوف يتحطم .

ثالثا ، ان سلطات هانوي قد فشلت فشلا ذريعا في محاولاتها " للتخمير " اي اثناء جيش عميل وادارة عميلة . ان الذين يقاتلون في كمبوتشيا ضد جيش وشعب كمبوتشيا الديمقراطية كلهم من الجنود الفيتناميين . ان بعض الكمبوتشيين القلائل الذين جندوا رغم أنفسهم في وحدات الدفاع الذاتي يثورون ضد الضباط الفيتناميين ويلتحقون بصفوف جبهة الاتحاد الوطني الديمقراطي العظيم في كمبوتشيا . وفيما يتعلق بالادارة في بنوم بنه فانه يدعمها بالكامل قرابة ٥٠ الف من العملاء

المدنيين الفيتناميين الذين ينفذون الأوامر التي يتلقونها مباشرة من سلطات هانوى . ان الشرذمة من هذه الادارة التي تزعم بأنها كمبوتشية تشكل من عملاء يدربون لعقود في فييت نام الشمالية بروج وتحت شعاراتحاد الهند الصينية ، وهي الآن تحت قبضة التوسعيين الفيتناميين في هانوى . ان هذه الادارة الفيتنامية يرفضها شعب كمبوتشيا بأسره وعملها في الواقع هو مراقبة المدن والقطاعات والطرق العامة بمساعدة . ٢٥ الف من قوات الاحتلال .

ورابعا ، ان هذه الحقائق التي لا ينكرها أحد تحبط الدعاية الكاذبة التي تقول بأن الهدوء والسلام يسودان كمبوتشيا . ان سلطات هانوى قد أشاعت هذه الأكاذيب خلال مداوات الجمعية العامة في العام الماضي . واذا كان الوضع هادئا وآمنا بالفعل فاننا نتساءل ، عن حق ، عن سبب عدم قيام سلطات هانوى بسحب قواتها من كمبوتشيا . وعلى النقيض من ذلك فان الجميع يدرك أن الفيتناميين يزدون بشكل محموم من قوات الاحتلال في كمبوتشيا عن طريق الدفع بامدادات كبيرة من الرجال والعتاد الحربي السوفياتي من أجل القيام مرة أخرى بتحطيم مقاومة شعب كمبوتشيا والجيش الوطني في كمبوتشيا الديمقراطية خلال موسم الجفاف القادم . لذلك لقد أصبح من الواضح للجميع انه كلما ادعت سلطات هانوى بأن الموقف هادئ في كمبوتشيا كلما ارسلت المزيد من التمزيقات العسكرية اليها . ان التوسعيين الاقليميين الفيتناميين الذين يتبعون مناطق رجال العصابات هم خير من يجيدون فن تشويه الحقائق .

خامسا ، ان اصرار سلطات هانوى على رفض سحب قواتها من كمبوتشيا ، قد زاد من خطر توسيع الحرب الى كل جنوب شرقي آسيا ، مع كل العواقب الوخيمة التي قد تعود على السلم والأمن الدوليين . وفي نفس الموضوع ، فان العدوان الفيتنامي ضد تايلند في ٢٣ و ٢٤ من حزيران/يونيه الأخير ، يعد انذارا أولا ، لما سوف يندلع دون شك من حرب على نطاق واسع من جراء مواصلة القوات الفيتنامية احتلال كمبوتشيا . ان هذا العدوان يرسل نموًا كاشفا للمطامح التوسعية لسلطات هانوى ، التي لا تقتصر على " اتحاد الهند الصينية " لفيتنام ولكنها ترمي الى أهداف أوسع في جنوب شرقي آسيا .

وباختصار سواء كان الأمر متعلقا بالناحية الانسانية أو السياسية ، فان القرار ٢٢/٣٤ قد تم تجاهله ووطي بالاقدام من قبل سلطات هانوى .

ولهذا فقد وصلت الأزمة العسكرية والسياسية في كمبوتشيا الى طريق مسدود وجعلت سلطات هانوى بتواطؤها مع التوسعيين الدوليين تقوم بمناورات ومؤامرات في المجال الدبلوماسي لمحاولة الحصول على ما عجزت عن الحصول عليه بالوسائل العسكرية أو السياسية في كمبوتشيا نفسها ، أى القبول فعلا ، ان لم يكن ذلك قانونيا ، بالأمر الواقع لفزولهم واحتلالهم لكمبوتشيا ، وهم لا يترددون في القيام بوعود خلابة وتقدم اقتراحات للسلام لكي يتوغلوا في عدوانهم لتحقيق حلمهم القديم في اتحاد الهند الصينية تحت السيطرة الفيتنامية .

ان الأحداث الماضية تدل على قيمة الوعود والتعهدات التي ينفذها التوسعيون الاقليميون في هانوى ، والذين اصبحت خيانتهم مكشوفة أمام العالم .

أولا ، تجاه كمبوتشيا ، فان سلطات هانوى قد تعهدت بصورة رسمية بأن تحترم سلامة أراضي كمبوتشيا في حدودها الحالية . وهذا الوعد قطع بصورة واضحة بواسطة نفوسين هووتو وباسم الحكومة الاقليمية الثورية لجنوب فيتنام وبواسطة فام فان دونغ باسم جمهورية فيتنام الديمقراطية في ١٩٦٧ والكل يعني ما حدث بعد ذلك . فابتداءً من ١٩٧٥ فان فيتنام قد تقدمت بعنف لتنفيذ اعتداء على كمبوتشيا الديمقراطية ، أولا ، بشن هجوم دام على طول جبهة خمير - فيتنام لسنوات ، واحتلال جزيرة كوه واى في حزيران/يونيه ١٩٧٥ ، وأخيرا شن

(السيد شيون براسيث ،
كموتشيا الديمقراطية)

حربين عدوانيتين مفتوحتين ، الأولى في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ والتي ردت في ٦ من كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، والثانية ابتداءً من ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ والمستمرة الى يومنا هذا .

ثانياً ، فيما يتعلق بالصين ، فان الوعود الفيتنامية بالنسبة للاعتراف بالحدود البرية والبحرية لم تكن أقل أهمية كما يتضح من الخطاب المرسل بواسطة فام فان دونغ رئيس الوزراء الفيتنامي الى رئيس الوزراء الصيني ، شواين لاي . ومع ذلك ، فانه بعد توحيد فييت نام ، فان شرذمة لي - ديوان في هانوي ضاعفت الاستفزازات العسكرية على الحدود الصينية .

ثالثاً ، فما يتعلق بدول رابطة جنوب شرقي آسيا ، ففي أيلول / سبتمبر وتشريين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، فان فام فان دونغ في زيارته لعواصم هذه الدول أعلن أن فييت نام تريد أن تعيش في سلام مع جيرانها ولا تكن أية نية توسعية وتحترم استقلال وسلامة أراضي جميع دول المنطقة . وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ - أي بعد ذلك بثلاثة أشهر فقط - فان هانوي ارسلت جيشها لتغزو كموتشيا الديمقراطية .

رابعاً ، فيما يتعلق بتايلند ، ففي شهر أيار / مايو الاخير فان وزير خارجية فييت نام ، نغوين كوتاك ، قال ان بلاده لن تغزو تايلند أبداً . ولكن بعد شهر واحد فقط فان القوات الفيتنامية المحتلة لكموتشيا قامت بعدوان مدبر ضد تايلند يومي ٢٣ و ٢٤ من حزيران / يونيه من هذا العام .

كل هذه الحقائق ، دليل على أن التوسعيين الاقليميين الفيتناميين قد اتخذوا منطق رجال العصابات وقانون الغاب كخطر عام لسلوكهم في العلاقات الدولية . وهي دليل على أنه حتى تعهداتهم الرسمية المشهورة ليست في الواقع الا كذبا وبهتاناً لا يقصدون بهما الا خدمة مطامعهم التوسعية الاقليمية .

فمنذ شهر نيسان / ابريل من هذه السنة - أي منذ نهاية فصل الجفاف الأخير - فان سلطات هانوي تعرف أنها لا تستطيع أن تتغلب على المقاومة الوطنية لكموتشيا بقوة السلاح . ومن أجل هذا قامت بأعمال دبلوماسية للحصول على قبول الأمر الواقع بالاحتلال الفيتنامي لكموتشيا من

المجتمع الدولي . ان العدوان الفيتنامي ضد تايلند في ٢٣ و ٢٤ حزيران / يونيه الأخيـر ، واقتراحات فينتيان المزعومة ، وادراج البند ١١٩ بعنوان " قضية السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " في جدول أعمال جمعيتنا العامة ، والفوضى التي حدثت حول ما يسمى بالانتخابات في كمبوتشيا ، وأخيرا الوعود والمساومات المتعددة التي ترمي الى هدف معين وهو خلق نزاع بين بلدان ما يسمى باتحاد الهند الصينية وبين بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا لكي تنسى المشكلة الأساسية وهي الغزو الفيتنامي واحتلال كمبوتشيا والتي هي المصدر الحقيقي والسبب الرئيسي لتخريب السلم والأمن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا والتي تجعل أى تعاون مستحيلا في هذه المنطقة ، بكل هذه المناورات العسكرية والدبلوماسية فان التوسعيين الاقليميين الفيتناميين يحاولون أولا كسب الوقت لدعم ضم كمبوتشيا ولا وفي " اتحاد الهند الصينية " لجعله قاعدة لزعفهم نحو بلدان جنوب شرقي آسيا ، ثانيا ، لبث البلبلة والانقسام في جميع صفوف البلدان المحبة للسلم والعدل التي تعارض التوسع الاقليمي الفيتنامي والحيلولة بينها وبين تكوين جبهة موحدة . ثالثا ، احباط القرار ٢٤ / ٢٢ ومشروع القرار A/35/L.2 الذي سوف يحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . رابعا ، جعل المجتمع الدولي يقبل الأمر الواقع للعدوان الفيتنامي في كمبوتشيا ، أى الاعتراف فعلا بنظام فييت نام الذي نصب في بنوم بنه والاعتراف فعلا " باتحاد الهند الصينية " الفيتنامي .

ان جميع البلدان المحبة للسلم والعدل في العالم وبخاصة تايلند وبلدان اتحاد جنوب شرقي آسيا ، قد نددت بهذه المناورات والمؤامرات واحدة بعد الاخرى كلما ظهرت ، وهي تندد بحرب العدوان والابادة للتوسعيين الفيتناميين في كمبوتشيا ، التي تهدد بقاء شعب وأمة كمبوتشيا كدولة مستقلة ذات سيادة . وبإدراك الدول لأهمية نضال شعب كمبوتشيا ، فانها تؤيده تأييدا متزايدا - لأنه نضال عادل ولأن الشعب والجيش الوطني في كمبوتشيا ليس أمامهما مـن خيار آخر .

وبالإضافة الى هذا ، فانهم اكتشفوا بوضوح الاهتمام الدولي بالنزاع في كمبوتشيا ، ان غزو كمبوتشيا وغزو أفغانستان يعتبران جزءاً من خطة واحدة للتوسع الشامل الذي يهدد استقلال جميع الدول ، وخاصة الدول الصغيرة والمتوسطة ، وفي نفس الوقت يهدد السلم العالمي . ان غزو كمبوتشيا بالإضافة الى انه يحاول اقامة " اتحاد الهند الصينية " الفيتنامي ، فانه موجه الى حياة جنوب شرقي آسيا بأسره ، والى الطرق البحرية ومضائق ما لا كالا استراتيجية . ان غزو أفغانستان بالإضافة الى انه موجه الى أفغانستان نفسها ، فانه موجه الى المحيط الهندي والى حقول البترول في الخليج الفارسي والشرق الأوسط . فاذا كان التوسعيون الاقليميون النيتاميون سينجحون في امتصاص كمبوتشيا ، وينجحون في اقامة " اتحاد الهند الصينية " التابع لهم ، فسوف تكون لهم قاعدة صلبة للتوغل أكثر فأكثر في جنوب شرقي آسيا ، وسيكون هذا تشجيعاً كبيراً لغزاة أفغانستان الذين لن يمكنهم فقط تعزيز موقفهم ولكن . أكثر من هذا - سيمنحهم التمتع بظروف أفضل للتوغل نحو الجنوب . وانا حدث ذلك ، فان ميزان القوى في العالم سوف يرجح لما فيه فائدة التوسعيين ، وسيكون الوقت قد فات على القوى المحبة للسلم والعدل لكي تقوم بعمل أى شيء ضد تطلعات التوسعيين للسيطرة على العالم ، أو وقف نشوب حرب عالمية ثالثة .

ولذلك فان الحرب الطاحنة في كمبوتشيا ، ليست حرباً مدنية ولا حرباً مذهبية ، ولكنها حرب للسلامة الوطنية وجزء لا يتجزأ من نضال جميع الشعوب المحبة للسلم والأمن وللعيش مستقلة وكرامة ، وهي حرب من أجل السلم العالمي .

ولهذا ، فان جميع البلدان المحبة للسلم والعدل ، تدرك تماماً انه ينبغي أن تكون دائماً على حذر متزايد فيما يتعلق بالمقترحات التي يطرحها التوسعيون الاقليميون الفيتناميون وسادتهم التوسعيون الدوليون . ان التصويت الذي أجرى يوم الاثنين الموافق ١٣ من تشرين الأول / اكتوبر بأغلبية ساحقة أكبر من الأغلبية التي حدثت في العام الماضي بشأن الحقوق المشروعة لحكومة كمبوتشيا الديمقراطية في الأمم المتحدة يعد شهادة على هذه الحقيقة . فلا مؤامرة ولا مناورة عسكرية أو دبلوماسية من جانب سلطات هانوي يمكن أن تدسنا أن الغزو العسكري واحتلال كمبوتشيا من قبل التوسعيين الفيتناميين ، هما السبب الجذري للنزاع وعدم الأمن أو الاستقرار السائد في جنوب شرقي آسيا والتهديد المتزايد لتوسيع نطاق النزاع في تلك المنطقة بأسرها ، بكل العواقب التي لا يمكن تقديرها بالنسبة للسلم العالمي .

بالنسبة لما يحدث لشعب وأمة كمبوتشيا وكذلك للسلم العالمي والاعتماد الوطاني لجميع الدول ، فان حلا عادلا دائما لا يمكن التوصل اليه دون الانسحاب الكامل غير المشروط للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا ، ودون تمكين شعب كمبوتشيا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره بنفسه دون أى تدخل أجنبي ، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة .
وفي محاولة لاخفاء تطلعاتها التوسعية ولتبرير احتلالها لكمبوتشيا بواسطة قواتها المسلحة ، فان سلطات هانوى تستظهر مفاطتين :

المفاطلة الأولى هي " الدعوة " التي وجهها النظام الفيتنامي الذي نُصّب في بنوم بنه بعد شهرين اثنين من غزوه لكمبوتشيا ، وهذه الدعوة المزعومة لا تحتاج منا الى تعليق ، لأنها من منطلق قطاع الطريق ، وان فضلها الوحيد هو انها توضح وقاحة سلطات هانوى واحتقارها التام للمجتمع الدولي بأسره .

والمفاطلة الثانية هي التهديد الصيني المزعوم الذي بدأ التوسعيون في هانوى يروجون له منذ غزو كمبوتشيا الديمقراطية . فهل كان بسبب هذا " التهديد الصيني " أن بدأت سلطات هانوى في نيسان/ابريل ١٩٧٥ تشن هجمات دموية على طول الحدود الشرقية ، وتقوم بغزوه جزيرية كوه واي في بلدنا في حزيران/يونيه ١٩٧٥ ؟ وهل كان أيضا بسبب " التهديد الصيني " أن رفضت القوات الفيتنامية منذ نيسان/ابريل ١٩٧٥ الانسحاب التام من المعابد التي احتلتها منذ عام ١٩٦٥ في أراضي كمبوتشيا ؟ وهل كان بسبب " التهديد الصيني " أنهم بذلوا جهودا منذ سنة ١٩٧٥ وحتى سنة ١٩٧٨ لزعة كمبوتشيا الديمقراطية بمناورات التخريب والتقويض ومحاولات الانقلاب واغتيال قادة كمبوتشيا الديمقراطية ؟

ان سلطات هانوى تتحدث أولا عن مائة الف جندي صيني ، وبعد ذلك تتحدث عن عشرين ألف خبير صيني في كمبوتشيا وذلك في اللحظة التي غزت فيها كمبوتشيا . فان كانت بياناتها حقيقية وتتمشى مع الواقع ، كيف كان في استطاعتها أن تنجح في حربها البربرية في كمبوتشيا ؟ ولماذا كانت غير قادرة على اظهار أية دلالة على وجود هذه القوات الصينية في كمبوتشيا ؟
الواقع ، اننا خضنا دائما كفاحنا بمفردنا . ومنذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٧٥ خضنا كفاحنا بمفردنا دون أية مشورة من أى بلد ، ونحن اليوم نحارب الغزاة الفيتناميين بقوتنا الذاتية دون

أى مستشار أجنبي . ومن ناحية أخرى ، فإن الجميع يعلمون أن هناك في الوقت الحاضر مائتين وخمسين ألف جندي فييتنامي في كمبوتشيا وخمسين ألف في لاو . وبينما توجد الصين في شمال فييت نام وليست لها حدود مشتركة مع كمبوتشيا ، فإن القوات الفيتنامية تغزو كمبوتشيا الموجودة في الجنوب ، كما أنها تدخل الى اراضي تايلاند . ويبدو أنهم طالما يدعون " بالتهديد الصيني " والصينيون موجودون في الشمال ، فإن التوسعيين الفيتناميين يتوغلون تجاه الجنوب . وفي غمرة اندماجهم في الاختلاق ومحاولتهم تضليل المجتمع الدولي ، فانهم فقدوا في الواقع الشمال . وليس هناك شخص ذو نية مخلصه يمكنه أن يقبل هذا التفكير الشيطاني والمنطق الميكيا فيللي من قبل التوسعيين الاقليميين في هانوى ، وليس هناك من يمكنه أن يبرر غزو واحتلال القوات الفيتنامية لكمبوتشيا .

ومن أجل التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة كمبوتشيا ، فان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية قد أعلنت اقتراحا من ثلاث نقاط في ٥ أيار/مايو سنة ١٩٨٠ وهو وارد في الوثيقتين A/35/221 و A/35/295 ، وهذه النقاط الثلاث هي :

أولا ، على سلطات هانوى أن تسحب دون قيد أو شرط جميع قواتها من كمبوتشيا ، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢/٣٤ ، وأن تسمح لشعب كمبوتشيا بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تسوية مشاكله دون تدخل أجنبي .

ثانيا ، فقط بعد الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا - وأؤكد على ذلك - سوف يختار الشعب الكمبوتشي حكومته الوطنية عن طريق انتخابات عامة وحررة باقتراع مباشر سرى تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة ومثليه . ان كمبوتشيا ستظل مستقلة ، متحدة ، سالمة ، ديمقراطية ، محايدة وغير منحازة ، خالية من أية قواعد عسكرية أجنبية ، مع الضمانات التي تقدمها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي .

(السيد ثيـون براسيث ،
 كمبوتشيا الديمقراطية)

ثالثا ، تجاه شعب فييت نام وفييت نام نفسها ، فان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية وشعب كمبوتشيا لا يضمنان لهما بغضاً ولا شحناً ، ولا يطلبان منهما أية تعويضات ، ولكن المهم هو أن تنسحب قوات فييت نام من كمبوتشيا ، وهي مستعدة لتعايش سلمي وحسن جوار مع جيرانها في الشرق ، ومع جميع جيرانها في المنطقة .

ان تطبيق هذا الاقتراح المعقول يعيد السلم والاستقلال القومي في كمبوتشيا الى نصابهما . ولكن ما دامت سلطات هانوى تمضي في حربها العدوانية وفي حرب الابادة في كمبوتشيا وما دامت قوات فييت نام تستمر في فزو واحتلال كمبوتشيا ، فلا يمكن أن يكون هنالك سلم ولا أمن ولا استقرار ولا تعاون في جنوب شرقي آسيا ، وعلى العكس من ذلك فان كل ما يحدث يجعل النزاع يتفاقم ويتسع ليشمل المنطقة كلها .

وبهذه الروح يقدر وفد كمبوتشيا الديمقراطية مشروع القرار A/35/Rev.1 الذي قدمه الجنرال روميلو من الفلبين نيابة عن ٢٩ دولة عن البلدان المتبنية له . ونحن نريد هنا أن نكررا متاننا لجميع البلدان التي تبنت مشروع هذا القرار ، وخاصة رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، على جهودها المتواصلة لمحاولة تسوية مشكلة كمبوتشيا من خلال التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، والتطلعات السلمية العميقة لشعوبها .

واننا نناشد جميع الدول الأعضاء في منظمنا ، الحريرة على حماية الاستقلال القومي واحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عن السلم العالمي أن تقوم بالتصويبات الاجماعي لصالح مشروع هذا القرار الذي يعتبر اسهاما هاما لخدمة قضية سلامة شعب كمبوتشيا ، وبقاء الحضارة القديمة لتلك الأرض الجميلة لأنفكور ، ولإعادة السلام والأمن والاستقرار الى منطقة جنوب شرقي آسيا والتي تعتبر أمورا ضرورية للسلام والأمن الدولي .

ونيابة عن شعب كمبوتشيا وباسم الجبهة الوطنية الديمقراطية للاتحاد الوطني الكبير ، وباسم حكومته الشرعية نقدم الى هذه الدول سلفا امتنانا العميق على هذا الدعم القيم .

السيد نيسيوري (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : في مداولاتها لهذا البند

في العام الماضي ، فان الجمعية العامة قد اعتمدت بأغلبية ساحقة القرار الذي تقدمت به رابطة دول جنوب شرقي آسيا . ان القرار ٢٢/٣٤ قد تضمن عناصر مختلفة ضرورية من أجل تسوية المشكلة

بما في ذلك انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، وقرار حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصير ، كما وفر أيضا اطارا أساسيا من أجل إيجاد حل سياسي مقبول من المجتمع الدولي . ومن خلال المناقشة العامة التي جرت في الشهر الأخير ، فان وزير خارجيتنا السيد ايتو قد أعلن ما يلي :

” وان اليابان لتنتهز هذه الفرصة لتناشد بشدة مرة أخرى المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة جميع أطراف النزاع ، بأن يقوموا بتنفيذ كامل لهذا القرار ، لأن هذا هو الطريق الوحيد الذي يمكن به إعادة السلام الى شعب كمبوتشيا الذي لا يزال يعاني في ظل القتال والاضطرار للهروب الى البلدان المجاورة ” (A/35/PV.7, p. 21).

ورغم أن رابطة دول جنوب شرقي آسيا واليابان والعديد من الدول الأخرى ، قد اتخذت جهودا دبلوماسية من أجل تنفيذ القرار ٢٢ / ٣٤ ، فان قوات فييت نام مازالت باقية في كمبوتشيا في تحد سافر لذلك القرار . ومن المؤسف حقا أن تحاول فييت نام فرض الأمر الواقع على المجتمع الدولي وذلك بتركز أكثر من ٢٠٠ . ٠٠٠ من قواتها في كمبوتشيا .

ان اليابان تشعر بالقلق بصفة خاصة بشأن حقيقة أنه في حزيران / يونيه الماضي ، فان القتال في كمبوتشيا قد انتقل عبر الحدود الى تايلند ، مما يشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار ليس بالنسبة لتايلند فحسب وانما أيضا بالنسبة لجميع دول جنوب شرقي آسيا وبصفة خاصة رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، وهذا الأمر ينبغي ألا يتكرر .

ومن أجل إيجاد حل سلمي لمشكلة كمبوتشيا ، فقد اقترحت اليابان وما زالت ، تشجع عقد مؤتمر دولي تشترك فيه جميع الأطراف والدول المعنية . ولكن مما يؤسف له ، أن الفقرة ١٢ من القرار ٢٢ / ٣٤ التي تتطلب استكشاف تلك الامكانية لم يتم تنفيذها بعد .

ان اليابان مقتنعة بأنه ليس هناك بديل سوى السعي لإيجاد حل سياسي شامل من خلال عقد مؤتمر دولي يعيد السلام الدائم الى كمبوتشيا . ومن أجل تحقيق ذلك الهدف ، فانني أعتقد أنه من الضروري أن تجرى مناقشات ملموسة ومفيدة خلال هذه الدورة للجمعية العامة ، بالنسبة للأمر التي تتعلق بموعد ومكان وجدول أعمال ذلك المؤتمر . وانني آمل أيضا في أن يتم تحديد الخطوات الارشادية لذلك المؤتمر في أي قرار جديد تتخذه الجمعية العامة في هذه الدورة . وفي نفس الوقت ، فان وفد بلادى يأمل في أن تشارك فييت نام في ذلك المؤتمر الدولي ، وذلك استجابة

لندا^٤ المجتمع الدولي من أجل استعادة السلم في كمبوتشيا ، وأنها سوف تبذل كل جهد ممكن من أجل التوصل الى اتفاق على نقاط من بينها سحب قواتها واجراء انتخابات حرة .
لقد قام الأمين العام بزيارة فييت نام وتايلند في العام الماضي ومرة أخرى في آب/أغسطس من هذا العام ، وذلك سعياً منه لايجاد حل سلمي لتلك المشكلة . ان جهوده الدؤوبة لتحقيق هذا الهدف قد أشير اليها في تقريره الوارد في الوثيقة A/35/501 ، وان هذه الجهود من جانبه لتحظى باعجاب وفد بلادي . واننا نأمل في أن يستمر الأمين العام في بذل جهوده المتنوعة من أجل ايجاد حل لتلك المشكلة الخطيرة .

وبسبب القتال المستمر في كمبوتشيا ، فقد تم تد مير الأرض ، وأصبح الشعب يعاني من نقص الغذاء والدواء . وفضلاً عن ذلك ، فان مئات الآلاف من اللاجئين والمواطنين الذين وقعوا ضحية الحرب قد هربوا من القتال بحثاً عن الغذاء ، وهم يقومون بالتنقل عبر الحدود مما يشكل عبئاً كبيراً على تايلند . ان اليابان مقتنعة بأنه من أجل تخفيف هذا الموقف ، فمن الضروري استعادة السلم الكامل في كمبوتشيا . وبينما تبذل جهود في هذا الصدد ، فانه من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة بدافع من رغبته الانسانية في تخفيف ذلك الوضع لذلك الشعب التعس .

وفي هذا الاطار ، ففي المؤتمر الذى عقد في ايار/ مايو الماضى بجنيف من أجل توفير المعونة والاغاثة لشعب كمبوتشيا فان اليابان قد تعهدت بتوفير معونة للاجئين في منطقة الهند الصينية بلغت حوالي مائة مليون دولار في السنة المالية الحالية . وان وفد بلادى قد انتهز هذه الفرصة لكي يعرب عن تقديره للأمين العام لجهوده التي بذلها في هذا الصدد . وبعد مضي شهر واحد ، عقد كذلك مؤتمر لوزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في ماليزيا وفي هذا الوقت ، فان وزراء خارجية ، رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وكذلك اليابان ، واستراليا ، وكندا ، ونيوزيلندا والولايات المتحدة ، قد وجهوا نداءً مشتركاً الى الأمين العام يحثونه على اعطاء أهمية قصوى لمشكلة اللاجئين على طول الحدود بين كمبوتشيا وتايلند .

ومن أجل العمل على التنفيذ الفعال للمعونة الانسانية لشعب كمبوتشيا ، فانه من الضروري ان تتحسن ظروف توزيع مواد الاغاثة . وفي هذا الصدد ، ومن أجل مراقبة الموقف على طول الحدود والتحقق من أن هذه المعونة الدولية تذهب الى المدنيين في كمبوتشيا ، فاننا نؤيد الاقتراح المقدم من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الرامي الى أن يتمركز فريق مراقبة تابع للأمم المتحدة على الجانب التايلندى من الحدود . وفضلاً عن ذلك ، فان اليابان ، جنباً الى جنب مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، قد تقدمت بنداء الى المجتمع الدولي اقترحت فيه اقامة مناطق سلام منزوعة السلاح داخل أراضي كمبوتشيا . ونعتقد أن ذلك ضرورى من أجل التوزيع الصحيح لمواد الاغاثة .

واننا نلاحظ بارتياح أن هذا المفهوم وارد في الفقرة الخامسة من مشروع القرار A/35/L.2/ Rev.1 والذي يدعو الى اقامة " مناطق آمنة " في غرب كمبوتشيا . ان اليابان تأمل ان ترتفع الدول المعنية فوق خلافاتها السياسية ، وان تقوم بدافع من روح الانسانية ، بتأييد اقامة مثل هذه المناطق . كذلك فاننا نتوقع انه من اجل تنفيذ هذه الخطة بطريقة فعالة ، فان الاجهزة المعنية في اطار الامم المتحدة سوف تلعب دوراً هاماً في " هذه المناطق الآمنة " .

ومن خلال المداولات الخاصة بوثائق التفويض المتعلقة بكمبوتشيا والتي تمت منذ يومين ، فقد استرعت انتباه كافة الدول الاعضاء الى ان طرد ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية في الامم المتحدة سوف يندوى على الاعتراف من قبل المجتمع الدولي بالموقف السائد في كمبوتشيا والذي خلقه التدخل العسكرى من قبل قوى أجنبية في تلك البلاد .

وفي هذا الاطار ، فأنني أود أن اقتبس مرة أخرى من البيان الذي تقدم به "إيتسو" وزير خارجية بلادي في المناقشة العامة ان ذكر ما يلي :

" ان المجتمع الدولي لا يمكنه ان يحافظ على السلم بالبقاء مكتوف الايدي فـ في عالم اليوم حيث ان هناك اتجاها لتحدى قانون المجتمع الدولي ونظامه ، وان مثل هذه التحديات يمكنها ان تؤدي الى فرض الأمر الواقع مما قد يؤدي الى دفع العدالة الدولية جانبا " . (A/35/PV.7,P.36)

ان ما نحتاج اليه اليوم هو أعمال ملموسة ، وهكذا عندما نسعى الى تحقيق السلم في كمبوتشيا فان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد اتخذت مرة أخرى مبادرة واقترحت مشروع قرار جديد وارد في الوثيقة A/35/L.2/Rev.1 ، الذي يوضح العناصر الواردة في القرار ٢٢/٣٤ . ان اليابان عازمة على ان تساهم بطريقة ايجابية من اجل حل مشكلة كمبوتشيا بطريقة سلمية . وذلك بالتعاون مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وان تؤيد مشروع القرار هذا فان اليابان بالتالي قد أصبحت من المشتركين في تقديمه ، ونحن نطالب الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي تحترم العدل الدولي ، والدول المحبة للسلم بأن تؤيد هذا المشروع . وفي النهاية ، فأنني أود بصفة خاصة أن اناشد فييت نام أن تستجيب لصوت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الامم المتحدة .

السيد زين العابدين (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : بينما أتناول الكلمة

أمام هذه الجمعية اليوم ، فأنني اذكر القلق العميق الذي عبرت عنه الدول الاعضاء في هذه الجمعية في العام الماضي بشأن الموقف في كمبوتشيا . ان هذا القلق قد انعكس في التأييد الساحق الذي قدمته الدول الاعضاء لمشروع القرار الذي بادرت بتقديمه رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والذي شاركت في تبنيه ثلاثين دولة . ان رسالة القرار ٢٢/٣٤ الذي أقر بأغلبية ساحقة كانت واضحة ، وهي أن التدخل الاجنبي بأى حجة كانت هو أمر غير مقبول ، وان التسوية السلمية يمكن في ضوءها للشعب المصني أن يقرر مستقبله متحررا من التدخل الخارجي والقهر . وهو الاجابة الوحيدة تجاه اقامة سلام دائم في ذلك البلد . ومع ذلك فما زالت فييت نام تتجاهل هذه الرسالة كما ان حلفاءها يدعون أن كل شيء على ما يرام في كمبوتشيا .

وعلى ذلك ، وفي هذا العام ، ومرة أخرى ، فقد طرحت على الجمعية العامة المشكلـة المتعلقة بالحالة في كمبوتشيا ليس لاننا نود التدخل في شؤونها الداخلية كما ادعت بعض الدول الاعضاء ولكن لان ما حدث في كمبوتشيا يتضمن آثارا خطيرة على أمن وسلم المنطقة ، والعالم أجمع . فلقد اطاحت القوات الاجنبية التي قامت بغزو كمبوتشيا بالحكومة الشرعية ، وأقامت نظاما عميـلا ما يزال قائما في ذلك البلد . ان شعب كمبوتشيا قد حرم من فرصة تقرير مستقبله . وان سيادته ووحدة أراضيه وسلامتها قد سحقتها المعتدون بالاقدام . ولسنا في حاجة الى تكرار التأكيد على المخاطر الواضحة فيما يتعلق بالحالة في كمبوتشيا على الامن والسلم والاستقرار في المنطقة . ان الحجج التي قدمها وفد بلادي في العام الماضي في الدورة الرابعة والثلاثين لها نفس القوة اليوم كما كانت عندئذ ، ولقد أبرزنا الحاجة الى ضرورة ايجاد تسوية سلمية ، وحذرنا من مخاطر انتشار التوتر كنتيجة للاحتلال الاجنبي لكمبوتشيا .

ومنذ صدور القرار ٢٢ / ٣٤ فان الاحداث قد اكدت مخاوفنا القوية . ان حرب العصابات الدائرة بين القوات التي ماتزال موالية للحكومة الشرعية في كمبوتشيا الديمقراطية ، والقوات المحتلة . مازالت مستمرة دون هوادة . ولقد طرد السكان الابرياء من مساكنهم وتم هدم الانشطة الاقتصادية العادية مما أدى الى نقص الغذاء في البلاد . ان آلاف الكمبوتشيين قد اضطروا الى الهروب تجاه الحدود الغربية الى تايلند بحثا عن الأمن ، والغذاء . وفي نفس الوقت ، فان انتشار القوات الاجنبية المكثفة لاثنين وعشرين فرقة على الحدود التايلندية الكمبوتشية قد أدى الى حدوث توتر خطير في المنطقة . ويمكن لهذا التوتر أن ينفجر في أى وقت ، ويتخذ شكل نزاع عام .

ان الجمعية تدرك تماما انه في حزيران / يونيه من العام الحالي فان القوات الفيتنامية اعتدت على اراضي تايلند مما أدى الى اندلاع قتال مرير بين القوات التايلندية التي تحاول الحفاظ على سلامة اراضي وسيادة دولتهم ، لقد حترقت معسكرات اللاجئين وفقد العديد من الأبرياء أرواحهم . ان هذه الأعمال غير المسؤولة لا يمكن الدفاع عنها . ان عمليات الامداد بالغذاء للمرضى والجياح عبر الحدود قد توقفت وما زال خطر استمرار مثل هذه الاحداث في المستقبل قائما ، طالما استمرت القوات الاجنبية تحتل كمبوتشيا .

وفي نفس الوقت فان العبء الواقع على تايلند بسبب وجود اللاجئين الكمبوتشيين ضخماً للغاية . فهناك اليوم أكثر من ٢٠٠ . ٠٠٠ من سكان كمبوتشيا يقيمون في معسكرات في اراضي تايلند وحوالي ١٥ مليون شخص قد تمركزوا على طول الحدود ، وهم يعتمدون في غذائهم على ما يصل اليهم عبر الحدود من تايلند . ان بلادى باخلاص تام ، تود أن تعبر عن تقديرها للشعب وحكومة تايلند على شعورها الانساني لسماحهم للأبرياء من شعب كمبوتشيا باللجوء الى بلادهم . انساني أناشد المجتمع الدولي أن يعاون تايلند وأن يشاركها العبء في رعاية هؤلاء الأبرياء .

وفي داخل كمبوتشيا نفسها فان الموقف الغذائي مازال يتسم بالخطورة وبفشل جهود الأمم المتحدة ومنظمات الغوث الدولية الأخرى فان خطر انتشار المجاعة نتيجة لنقص الغذاء قد تـتـم تداركه مؤقتاً ان المؤتمرات الثلاث للأمم المتحدة المكرسة للمعونة الانسانية لكمبوتشيا ، قد نظمت ولقيت نجاحا كافيا ولكن لا يمكن أن نتوقع من المجتمع الدولي أن يساعد كمبوتشيا الى ما لانهاية . ان الحل الوحيد لهذه المشكلة الانسانية ، يكمن في عودة كمبوتشيا الى حياة اقتصادية عادية وهو ما يمكن أن يحدث فقط من خلال انسحاب كافة القوات الاجنبية وتسوية النزاع تسوية سياسية .

ومنذ يومين ، وأثناء المناقشة حول التقرير الاول للجنة وثائق التفويض فان وفدى ، وعدة وفود أخرى اتاحت لها الفرصة لان تشرح أمام هذه الجمعية كيف تجاهلت فييت نام كل أحكام القرار ٢٢ / ٣٤ الذى أقر بأقلية ساحقة من قبل الجمعية العامة . ان القرار بابقاء كمبوتشيا الديمقراطية في مقعدها في الأمم المتحدة ، منذ يومين ، كان إعادة تأكيد واضح لموقف الرأى العام العالمي ضد أعمال فييت نام في كمبوتشيا ، وتذكير بأن المجتمع الدولي لن يسكت على العدوان أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ان ماليزيا كبلد يقع على مقربة من كمبوتشيا وفييت نام ، ومن المحتم أن يتأثر نتيجة عدم الاستقرار في أى جزء من الاقليم ، تأمل في أن ترى نهاية لهذا النزاع المأساوى في كمبوتشيا . وان النتيجة الفورية للنزاع قد شعرت بها تايلند ، الجارة المباشرة لماليزيا والمشاركة في رابطة الأمم جنوب شرقي آسيا . فانا ما سمح باستمرار هذا الوضع فان هذا قد يؤدى الى تدخل القوى الخارجية ، وهذا بالتالي يتضمن خطر تزايد منطقة النزاع حتى يشمل المنطقة بأسرها . وهذا هو ما نحاول أن نتفاداه . ان ماليزيا مع شعوب رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، مستعدة للعمل مع كافة الأطراف المعنية من أجل المعاونة في ايجاد تسوية سلمية للمشكلة . وعند ما يتم اعادة السلام فسي كمبوتشيا فان وفد بلادى مقتنع ان هذا سيؤدى الى خلق جو من السلم والاستقرار في المنطقة بأكملها مما يؤدى الى تعاون أوثق بين كافة الدول في جنوب شرقي آسيا . وان وفد بلادى ينوى بـذل قصارى الجهد تجاه التوصل الى تسوية سلمية تتسق مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة التي نقبلها جميعا .

اننا يجب أن نناشد زملائنا في فييت نام ولا و مؤيديهم بجدية ، انهم لن يتمكنوا من مقاومة الضغط الاخلاقي للرأى العام العالمي . لقد عبرنا في العام الماضي ، عن آرائنا بصورة واضحة تماما ولكن هذا تم تجاهله . وفي العام الحالي فان هذا الجهاز العالمي سيتقدم بندا آخر . واننا نشعر أن نداء العام الحالي الذى سيتقدم به المجتمع الدولي من أجل تسوية سلمية للوضع في كمبوتشيا سيتم تجاهله مرة أخرى . انه من الممكن أن نؤكد لزملائنا في فييت نام ولا وأن نضع الرأى العام العالمي سيستمر ، ما لم يتغير الوضع ، وحتى يكون من المفهوم تماما ، انه في جنوب شرقي آسيا ، في منطقتنا من العالم ، ليس هناك مجال للشك في أن روح ونص ميثاق الأمم المتحدة يجب الالتزام بهما بدقة من قبل كافة دول المنطقة .

ان فييت نام يجب أن تتعلم كيف يمكنها ان تعيش في سلم ووثام مع جيرانها . لقد مضى الوقت الذى كان القوى فيها يستطيع أن يفرض رأيه على الضعيف . ان فييت نام يجب أن تقبل معايير السلوك الدولي انا ما كانت ترفب باخلاص أن يسود الامن والاستقرار في المنطقة . يجب أن تدرك، فييت نام ان اعمالها يمكن أن تؤدى الى أعمال مضادة في المنطقة ، تلقى بها في أعماق النزاع والفوضى . وفي رأينا فانه من فير المفيد للمصالح الأولية المدى لفيت نام أن تضع نفسها

في موقف كالمبعدة لنظام ليس مقبولا في مناطق أخرى من الاقليم . وسيكون من الخطير للغاية أن تحاول تمثيل الاستراتيجية الشاملة لدولة عظمى . ان دول الهند الصينية لن تستطيع أن تعرف السلام ان .

اننا في جنوب شرق آسيا لا نقل الاطلاء الوضع الذي نشأ في كمبوتشيا نتيجة للعدوان . ان ادعاء فييت نام أن مثل هذا النزو يتسق مع مصالح الاقليم بأكمله مؤسس على غير الواقع . اننا نرى فييت نام وسياسيتها العدوانية المرتبطة بدولة عظمى من خلال ما يسمى معاهدة صداقة لا تحظر التدخل الخارجي او التهديد به كما هو مفروض ، بل تعترف في ذاتها تهديدا لسيادتنا وسلامة أراضيها . وعلى هذا يجب أن نضع خطا واضحا هنا ، وهو أن الوضع في كمبوتشيا يجب أن يسوى طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

اننا نأسف لان الأساليب من أجل التوصل الى تسوية سلمية لم تقابل بالروح التي قدمنا بها ، وان حكومة فييت نام مستمرة في تفادي القضية الحقيقية ، أي تدخلها في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . ان وفد بلادي مع دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) الاخرى ، لم تفقد الأمل ، مستمرة في الايمان أن تسوية سلمية وسياسية يمكن أن تتم في كمبوتشيا . وان الحل المنطوق فيه ستكون تسوية سلمية ومنصفة تضمن سيادة وسلامة أراضيها وأمن كل من كمبوتشيا وفييت نام . ان اقتراحاتنا قد تتم توضيحها بصورة مفصلة من قبل رئيسي وفد الفلبين سمادة الجنرال كارلوس رومولو صباح اليوم . ان هذه الاقتراحات تستحق دعم وتأييد أعضاء المجتمع الدولي . وانني أحث كافة الدول المعنية التي يمكنها أن تؤثر بنفوذها على كافة أطراف النزاع في كمبوتشيا ، أن تتعاون بحيث تنتهي الى تسيير رجعة هذه المأساة التي راح ضحيتها الكثير من الابرياء ، وكذلك حالة عدم الاستقرار في الاقليم التي توشك أن تقوده الى حافة المواجهة .

السيد ها فان لاو (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : انه من المؤسف أن يصبح على هذه الجمعية العامة في هذه السنة أيضا أن تنتظر مرة أخرى فيما يدعى بالحالة في كموتشيا ، رغم احتجاج الممثل الشرعي الوحيد لشعب كموتشيا وهو المجلس الشعبي الثوري لكموتشيا .

ان رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، تعتبر ان الوجود الفيتنامي العسكري في كموتشيا هو السبب في التوتر القائم حاليا في جنوب شرقي آسيا ، ومن ثم فهي تطالب بانسحاب القوات الفيتنامية ، كشرط أولي لاعادة السلم والأمن الى تلك المنطقة .

أين تكمن الحقيقة ان ؟

ان القوات الفيتنامية لم تصل الى كموتشيا الا منذ ما يقرب من العام فقط ، بينما السلام والاستقرار قد غابا عن منطقة جنوب شرقي آسيا طوال الأربعين سنة الأخيرة ، كما ان حالة الاضطراب الخلية التي تسود المنطقة لا علاقة لها بالوضع في كموتشيا .

فخلال الحرب العالمية الثانية ، كانت منطقة جنوب شرقي آسيا ميدانا لحرب طاحنة . وبعد ١٩٤٥ فان حروبا استعمارية فرنسية وانكليزية وهولندية ، قامت في هذه المنطقة . ثم خلال الستينات والنصف الأول من السبعينات ، كانت حرب العدو ان الأمريكي أكبر الحروب اراقة للدماء منذ الحرب العالمية الثانية .

ان الوجود المستمر للقواعد العسكرية والقوى الأجنبية على أراضي بعض بلدان المنطقة ، يعد أيضا تهديدا للسلم والأمن في جنوب شرقي آسيا . ولقد تم استخدام هذه القواعد وهذها القوات الأجنبية في حروب عدوانية ضد بلدان الهند الصينية . وخلال تلك الفترة فان قادة بكين الذين يعملون بواسطة منظمات مشايعة لهم بالاضافة الى رعايا صينيين ووسائل أخرى ، قاموا خلال الثلاثين عاما الأخيرة باشغال حروب مدنية واضطرابات في بورما وماليزيا والفلبين وتايلند ، وحرصوا على القيام بانقلاب في اندونيسيا ، وقاموا بمطالبات اقليمية ضد معظم بلدان جنوب شرقي آسيا ، ورسوموا حدودا بحرية للصين تشمل على مجموع المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري لكل من فييت نام وماليزيا واندونيسيا والفلبين مهددين بذلك تهديدا خطيرا بحرية الملاحة البحرية والجوية والبحرية . ومن جهة أخرى فان الوضع الداخلي في بعض بلدان المنطقة ، يقوم على عوامل مؤسدة للاضطرابات ، مثل النزاعات العرقية والدينية المستمرة لسنوات طويلة ، كما ان حق تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية مداس بالأقدام والقوى الأجنبية ليس في نيتها أن تتسحب من هذا الاقليم .

وتزعم دول رابطة جنوب شرقي آسيا ، أن فييت نام وكمبوتشيا تهددان تايلند ، ولكن ما هي الحقيقة في هذا الموقف ؟

ان بلدان الهند الصينية الثلاثة لم تقم بالاعتداء على تايلند في أى عهد من عهود التاريخ ، بل على العكس من ذلك لقد وقعت مرات ومرات ضحايا للعدوان من طرف تايلند . ففي خلال القرون الثلاثة الأخيرة ، فلقد أرسلت تايلند ثلاث مرات قواتها الى فييت نام . ويوضح تاريخ تايلند انها كانت المعتمدى الرئيسي على كمبوتشيا ولاو . وكانت تايلند تعتبر دائما ان هذين البلدين تابعين لمنطقة نفوذها . وخلال العقود الأخيرة فلقد انضمت تايلند مرتين الى جانب اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في عدوانهما ضد فييت نام وكمبوتشيا ولاو .

ويذكر التاريخ أيضا ان الصين كانت هي المعتمدى الرئيسي على فييت نام . وفي الوقت الحاضر فان تايلند تقف الى جانب الصين ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة . ومنذ ١٩٧٩ فلقد توالت تايلند مع الصين لمحاولة اعادة نظام الابداء في كمبوتشيا ، منشة بذلك حالة من التوتر على طول حدودها مع كمبوتشيا .

فهى التي تغذى فلول جيش بول بوت والقوى الرجعية الخميرية وتنظم تسللها الى كمبوتشيا للقيام بأعمال مسلحة تخريبية ضد أراضي هذه البلاد ، وعلى طول حدودها مع تايلند ضد شعب كمبوتشيا . وهكذا فليست كمبوتشيا وليست فييت نام هما اللتان أثارتا نزاعات مسلحة على الأراضي التايلندية . ان حوادث ٢٣ و ٢٤ حزيران / يونيه الأخيرة ، ليست الا نتائج وعواقب العملية المزعومة التي يطلق عليها الترحيل الارادى للاجئين ، تلك العملية التي نظمتها السلطات التايلندية لكى تسمح بتسلل عصابات مسلحة من أنصار بول بوت الى كمبوتشيا ، كما سبق أن أوضحنا ذلك .

لقد رفضت تايلند اقتراحات دول الهند الصينية التي ترمي الى توقيع معاهدة عدم اعتداء وانشاء منطقة عازلة على جانبي الحدود بين كمبوتشيا وتايلند ، مما يدل على انه ليس هناك من تهديد ضد تايلند ، ولكن هذه الأخيرة هي التي أبقت عن عمد على حالة التوتر بين البلدين ، وأبقت على الوضع المضطرب على حدود كمبوتشيا تيسيرا لتدخلها في شؤونها .

واليوم ، تجابه بلدان الهند الصينية الثلاثة تهديدا كبيرا من قبل الصين . ومن المعروف أن الصين - منذ عهد بعيد - تنتهج سياسة توسعية عدوانية ضد بلدان الهند الصينية . ان القادة الصينيين ما فتئوا يعتبرون هذه البلدان الثلاثة جزءا من منطقة نفوذهم وقاعدة لتوسعهم في بلدان جنوب شرقي آسيا وكأداة لخطتهم في التواطؤ مع الامبريالية . ان سياستهم التقليديّة تقوم على مبدأ فرق تسد وبذر بذور الشقاق بين فييت نام ولاو وكمبوتشيا وبين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا .

ان الصين لا تقبل توحيد فييت نام . وبعد أن تم توحيد فييت نام في عام ١٩٧٥ ، بدأت الصين عن طريق عملائها التابعين لبول بوت في اتخاذ كمبوتشيا وسيلة لتقويض تضامن بلدان الهند الصينية لضعاف فييت نام والتحكم فيها واتخاذها قاعدة انطلاق لتوسعها في جنوب شرقي آسيا . وقد شنت بواسطة بول بوت ، هجمات ضد فييت نام منطلقا من الحدود الجنوبية الغربية ، بينما شنت القوات الصينية حملة واسعة النطاق ضد فييت نام على حدودها الشمالية لتضييق الخناق عليها . وقد استعملت الصين القوة للسيطرة على أرخبيل فييت نام في هونغ سا ، وهي تطالب بفرض سيادتها على الأرخبيل الفيتنامي ترونغ سا ، لتأمين سيطرتها على بحر الصين الجنوبي وفرض حصار بحري على بلدان الهند الصينية . وهي تتواطؤ مع الامبريالية لشن حملة افترايية ضد فييت نام في انحاء العالم ، وتحريض البلدان الأخرى على فرض العظر ضد بلادنا . وفيما يتعلق بلاو ، فان الصين قد ضاعفت جهودها لتحقيق "التطور السلمي" المزعوم واثارة الاضطرابات وبذر بذور الخلاف لتقويض دعائم التضامن بين بلدان الهند الصينية ، وقد استغلت وضع لاو و كبلد غير ساحلي ، فدفعت تايلند الى سد طرق التموين وممارسة المقاطعة الاقتصادية ، تفتح الحدود وتفلقها كما يحلو لها ، وذلك من أجل التحكم في لاو .

ان قادة بكين الرجعيين بعد هزيمتهم في فييت نام ولاو في عام ١٩٧٩ ، لم يتخلوا عن سياستهم العدوانية ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة . والخلاصة أنهم بتواطؤهم مع الولايات المتحدة وعن طريق تايلند ، يقومون بتجميع فلول جيش بول بوت والرجعيين الخميريين الآخرين في منطقة الحدود بين كمبوتشيا وتايلند ، لاعادة تنظيمهم وارسالهم من جديد الى كمبوتشيا للقيام بأعمال ضد الثوريين ، مشيرين بذلك نزاعات على طول الحدود بين كمبوتشيا وتايلند . وفي نفس الوقت ، فانهم يجتهدون في الحفاظ على مقعد عصابة بول بوت في الأمم المتحدة . وقد

حدثت الصين ، في الوقت الحاضر ، مئات الآلات من الجنود على طول حدود فييت نام ولاو . وقد حدثت ودربت لاجئين من الهند الصينية ونظمتهم في عصابات مسلحة لا دخالهم الى بلدان الهند الصينية للقيام بأنشطة تخريبية فيها . ان أعمال الاستقزاز الصينية ، برا وجوا وبحرا ، تتضاعف كل يوم . وبينما تكرر تهديداتها بتقليل فييت نام درسا ثانيا ، فانها قد رفضت جميع الاقتراحات الفيتنامية الرامية الى اعادة السلم والاستقرار في منطقة الحدود بين فييت نام والصين وتطبيق العلاقات بين البلدين . وقد رفضت أيضا اقتراحنا بالدخول الى المرحلة الثالثة من المفاوضات التي وعدت باجرائها في هانوى خلال النصف الثاني من هذا العام .

وبالمثل ، فقد بذلت الصين جهودا مجنونة لتخريب الحوار بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، واثارة المواجهة والنزاع بين هذه البلدان ، بينما تقف هي جانبا لتجني الثمار . ان الاهتمام الاستراتيجي للصين ، يتمثل في تقويض السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، خالقة بذلك هناك ظروفا ملائمة ومساعدة لها لتحقيق سياستها التوسعية في هذا الاقليم . ان تلك السياسة هي فقط جزء من خطتها الرجعية الشاملة . ان الدوائر الحاكمة الصينية تصرخ بأن " الحرب العالمية الثالثة لا مفر منها " ، وذلك بقصد دفع العالم الى بلبلة واسعة المدى ، وتحريض البلدان الأخرى لشن الحرب ضد بعضها البعض ، حتى تضعف جميعها ، بينما تكون الصين التي تتمتع بسلام كبير قادرة ، قليلا قليلا ، على تحقيق حلمها في تحقيق هيمنتها على العالم أجمع . ان رفض أي شخص الاعتراف بهذه الحقيقة ، يعني انكار هق شعب الهند الصينية ، ضحية التهديد المستمر من قبل الصين ، في أن يحيا في سلام واستقلال كما يرغب هو نفسه .

ان العصاة الرجعية ، بين القادة الصينيين ، تتهم أيضا فييت نام بأنها وقعت المعاهدة الفيتنامية - السوفياتية لكي تعارض الصين ، وهي تستخدم ذلك كذريعة " لمعاقة " فييت نام . ولكن العالم يدرك أن الاتحاد السوفياتي قد وجد فقط منذ ٦٠ عاما ، بينما سجل تاريخ فييت نام الذي يمتد الى أربعة آلاف عام ، يثبت أن فييت نام كانت خاضعة لسيطرة الصين لمدة ألف سنة وأن الصين قد هاجمتنا عشر مرات . وبعد توحيد فييت نام ، وبصفة خاصة بعد عام ١٩٧٨ ، هددتنا

الصين علنا بالحرب في فييت نام ، وحشدت نصف مليون جندي على حدود فييت نام وحرضت نظام بول بوت على شن حرب ضد بلدنا . ومن الواضح ، في هذه الظروف ، أن فييت نام قد وقعت معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي من أجل مواجهة خطر العدوان من الصين ، وللدفاع عن أمن واستقلال فييت نام . ان تلك المعاهدة ليست موجهة ضد أمن أهد . ان فييت نام ، خلال ٣٥ عاما من وجودها ، لم تستطع الحفاظ على استقلالها ، حتى حصلت على المعونة الثمينة من الاتحاد السوفياتي ، وأكثر من ذلك ، فان الاتحاد السوفياتي لم يهدد في أى وقت ، أمن واستقلال بلدان جنوب شرقي آسيا .

ان الادعاءات الصينية الكاذبة ودفاع أعضاء رابطة دول جنوب شرقي آسيا عن الصين ، لا يمكن أن تخفي سياسة عداء بكمين لفييت نام ومطامعها في الهيمنة على جنوب شرقي آسيا . والدليل على ذلك أنه في عدد كبير من دول هذه المنطقة التي لا يمكن لحكوماتها أن تتهم بولاؤها للسوفييات ، فان الصين قد حافظت خلال الثلاثين عاما الماضية على مجموعات صغيرة من المتمردين المواليين لها للقيام بأنشطة تخريبية ضد حكومات هذه الدول .

وفي الوقت الحاضر ، فان التوتر على حدود كمبوتشيا وتايلند من جهة وعلى حدود لاو وتايلند من جهة اخرى ، يهدد الامن ووحدة أراضي كمبوتشيا ولاو ، وكذلك أمن فييت نام . ومع ذلك ، فان هذا الوضع ليس من شأنه أن يشن حربا واسعة النطاق ، لان دول الهند الصينية تقاثل فقط من أجل الدفاع عن نفسها ولم يكن في نيتها أن تدخل في حرب مع تايلند . ان تايلند والدول الاخرى في رابطة جنوب شرقي آسيا تدرك ذلك تماما وصرحت مرارا بأنه لم يكن هناك تهديد لسلم وأمن تايلند . وخلافا لذلك ، فان العامل الذي من شأنه أن يقود الى حرب واسعة النطاق في المنطقة وتشكيل خطر كبير على السلم والامن فيها ، هو السياسة الصينية التي ترمي الى التهديدات بالحرب ضد دول الهند الصينية الثلاث . وهناك درس صيني ثان ضد فييت نام ، لو تحقق فانه لن يكون محدودا لا في الزمان ولا في المكان كما كان الدرس الاول .

وأخيرا من كل ذلك ، أن سياسة حكومتي كارتر واليابان الرامية الى القيام باللعبة الصينية ، مثل سياسة بعض الدوائر الحاكمة في بعض دول رابطة جنوب شرقي آسيا بالتواطؤ مع الصين ضد شعوب دول الهند الصينية الثلاث ، هذه السياسة تسهم في تشجيع السياسات العدوانية والتوسعية للصين وفي تفاقم الوضع المتفجر في جنوب شرقي آسيا .

ومن تحليل الوضع السابق ، يبدو واضحا جدا أن هناك اختلافا أساسيا في وجهات النظر بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة جنوب شرقي آسيا فيما يتعلق بانعدام السلم والاستقرار في جنوب شرق آسيا . مما يؤدي حتما الى خلاف بالنسبة للحلول الأساسية التي تتطلبها مشكلات السلم والاستقرار في هذا الجزء من العالم .

ان السياسة الرامية الى الوقوف الى جانب الولايات المتحدة ، التي تقوم باللعبة الصينية ومطامعها في التأثير على كمبوتشيا ولاو ، قد دفعت بتايلند الى المضي في التدخل في الشؤون

الداخلية لبلدان الهند الصينية ، والتوافق مع الصين والامبريالية لمحاولة اعادة نظام الابدان الجماعية في كموتشيا ، وبث الخلاف بين بلدان الهند الصينية الثلاثة وتشجيع السياسة الصينية العدوانية ضد هذه البلدان .

ان مشروع قرار بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا ، الوارد في الوثيقة A/35/L.2 ، يعكس هذه السياسة العدوانية من جانب بعض الدوائر الحاكمة في تايلند وبعض الأعضاء الآخرين في رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا تجاه بلدان الهند الصينية . ان هذا المشروع دليل واضح على أن بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا لا ترؤب في تسوية المشكلة الأساسية في هذه المنطقة ، وهي التهديد الصيني ضد استقلال وسيادة فييت نام ولا وكموتشيا . ان مشروع بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا يطالب بانسحاب القوات الفييتنامية من كموتشيا دون المطالبة بوقف هذا التهديد الصيني ، مما يعني انكار حق الدفاع عن النفس لشعوب بلدان الهند الصينية ضد التهديد القائم . ولو تم ذلك لكان خطرا كبيرا على أمن بلدان الهند الصينية وتعريضها للسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا للخطر . وعلاوة على ذلك ، فان مضمون مشروع بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا ، يكشف عن نواياها في تجنب مشكلة الساعة الملحة ، وهي اعادة السلم والاستقرار الى نصابه على حدود كموتشيا وتايلند ، ولا و تايلند .

ان موقف المجلس الشعبي الثوري لكموتشيا بالنسبة للمناقشة بشأن "الوضع في كموتشيا" المزعوم ومشروع قرار بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا ، قد أعرب عنه بوضوح في البيان الذي ألقى في ٢٤ أيلول / سبتمبر الماضي على لسان وزير خارجية جمهورية كموتشيا الشعبية . وقد ورد في بيانه أن جهود الأمم المتحدة التي ترمي الى عقد مؤتمر دولي بشأن كموتشيا تعتبر مناورة للتدخل في الشؤون الداخلية لكموتشيا . وقد قال أيضا :

" ان كل مؤتمر دولي بشأن كموتشيا يدعى اليه دون موافقة المجلس الشعبي الثوري وأية مناقشة بشأن كموتشيا في الأمم المتحدة أو في أي محفل دولي آخر دون مشاركة ممثلي المجلس الشعبي الثوري ، يعتبر تدخلا غير ملائم وغير مقبول في الشؤون الداخلية لجمهورية كموتشيا الشعبية . وكل قرار ينتج عن مثل هذه المناقشات يعتبر " غير شرعي وباطل "

(A/35/498, Annex, p.2)

وأخيرا ، في رسالته بتاريخ ١٠ تشرين الأول / اكتوبر الموجهة الى الامين العام ، فان السيد هون سيني ، وزير خارجية جمهورية كموتشيا الشعبية ، قال ما يلي :

” في الوقت الحاضر فان شعب كموتشيا ، المحرر من نظام الابداء الجماعية—
لعصابة بول بوت - اينغ ساري ، أصبح سيّد مصيره ، وبدأ يشيد حياة جديدة تحت زعامة
المجلس الشعبي الثوري ، ويمد حاليا انتخابات عامة ، وسوف يزود نفسه عن قريب بدستور
مطابق لمبادئه وتقاليدِه في الاستقلال والديمقراطية . ومهما كانت مناورات التخريب من
قبل المهيمنين والامبرياليين ، فان جمهورية كموتشيا الشعبية تتقدم بخطى ثابتة نحو
مستقبل من السلم والحرية والرفاهية ” .

ان وفد فييت نام يؤيد تأييدا حازما وجهة النظر هذه التي أعرب عنها المجلس الشعبي
الثوري لكموتشيا . ورغم معارضة واستنكار اقلية الأعضاء ، فان الجمعية العامة قد رفعت حق شعب
كموتشيا في تمثيله هنا بوفد جمهورية كموتشيا الشعبية . والأدهى من ذلك ، فقد قررت من
لحظات أن تسمح لجلاد الشعب الكموتشي . الذي تندد به البشرية جمعاء - بأن يفتصب مقعد
كموتشيا في منامتنا . ومهما كانت الذريعة ، فان هذا القرار الخاطيء والمسيّد ، يشكل في حد
ذاته انتهاكا صارخا لنص وروح ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ، وعلى جمعيتنا تقع مسؤولية
الدفاع عنهما .

ففي الوقت الذي يحدث فيه النظام العفن لجلادى الشعب الكمبوتشي بمقعد وهيبة منالمتنا ، فان أى مقرر أو قرار لهذه المنظمة يفرض على شعب كمبوتشيا أى نوع من الحل مهما كان ، لن تكون له أى قيمة قانونية أو معنوية . ان التصويت الذى تم أول أمس حول مقعد كمبوتشيا لن يؤثر بالتأكيد على مسيرة الشعب الكمبوتشي ان انه لا يعكس حقيقة الموقف ، بل يتعارض مع جميع الأخلاقيات والقانون الدولي بأسره . ومن الغريب حقا ان غالبية المجرمين ، مبيدى الجنس البشرى والذين يشتمز العالم من أعمالهم التي أدينت من قبل غالبية شعوب وحكومات العالم ، يجدون ملاذا في الأمم المتحدة . ومن الشرق الى الغرب ، فان جميع المراقبين المحايدين يتفقون على ان الموقف قد استقر الآن في كمبوتشيا . ان الموقف في كمبوتشيا أكثر استقرارا من مواقف كثيرة أخرى لبلدان معينة من جنوب شرق آسيا ، التي تسود فيها الحرب الأهلية لعدة عقود ، وحيث لم تجر فيها أية انتخابات عامة ، وحيث يسود فيها حصار مستمر .

ان الممثلين هنا يمكنهم أن يحصلوا على معلومات فيما يتعلق بالانجاز الضخمة التي حققها شعب كمبوتشيا في جميع مجالات اعادة البناء الوطني اذا ما كلفوا أنفسهم مشقة اللاع على اللقاء الذي تم بين الرئيس هنج سامرين ووكالة أنباء كمبوتشيا ، تلك المقابلة التي وزعت كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ---A/35/517 في الثامن من تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ . ان مشروع القرار المعروض على الجمعية الآن ، يطالب الامم المتحدة بالتدخل في أمور تقع أساسا في نطاق الولاية الوطنية لدولة عضو ، وهذا يمثل خرقا للمادة ٢ (٧) من الميثاق . وسيشكل سابقة خطيرة يمكن ان تستغل بسهولة لتاحة الفرصة لمناورات من أجل انتهاك السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ولذلك ، فمن الواضح ان الحل الذي اقترحه رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لا يأخذ في اعتباره المصالح المشروعة لجميع بلدان المنطقة ، وبوجه خاص بلدان الهند الصينية . وعلى العكس من ذلك تماما ، فانه وضع من أجل فرض آراء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا نفسها على بلدان الهند الصينية . وفي اعتقادنا ، وبغض النظر عن هذا الموقف ، فاذا كان للطرف أن يفرض رأيه على الطرف الآخر ، دون اعتبار لمصالح أكثر من دولة ، مما يمكن أن يقوض أو يضر بمصالح دولة أخرى ، فان الموقف سيزداد تعقيدا ولن يؤدي بأي حال من الأحوال الى الاسهام في استتباب الأمن والسلم في المنطقة .

وفي رأينا انه اذا كنا نريد استعادة الأمن والاستقرار في جنوب شرق آسيا ، من المحسّم أن نبحث السبب الرئيسي في الافتقار الى السلم والاستقرار في تلك المنطقة ، وبإيجاز سياسة بكنين للعدوان والتدخل ، فيما يتعلق ببلدان شبه جزيرة الهند الصينية وبلدان جنوب شرق آسيا الأخرى . ان موقف رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي يجعل من انسحاب قوات فييت نام من كمبوتشيا شرطاً أساسياً لأي حل ، لا يتفق مع حقائق الموقف السائد حالياً في المنطقة .

وكما أشرنا في سياق مناقشتنا حول البند ٣ من جدول الأعمال المتعلق بوثائق تفويض كمبوتشيا ، فان تواجد القوات الفيتنامية في هذا البلد تأتي استجابة لطلب المجلس الثوري الشعبي لكمبوتشيا من أجل مساعدتهم على مواجهة التهديدات الصينية تجاه بلدان الهند الصينية الثلاث . ان فييت نام سوف تسحب قواتها المسلحة من كمبوتشيا بمجرد أن يتوقف هذا التهديد ، وبمجرد أن يطلب ذلك المجلس الثوري الشعبي لكمبوتشيا . ففي الماضي حاربت القوات الفيتنامية مرتين جنباً الى جنب مع الشعب الكمبوتشي ضد المستعمرين والامبرياليين للتدخل منهم ولدفاع عن حرية واستقلال البلاد . والتزاماً بالاحترام الصارم للحقوق الوطنية للشعب الكمبوتشي ، فان القوات الفيتنامية قد انسحبت الى فييت نام بعد كل انتصار على العدو المشترك . ولكن الآن فان تواجد القوات المسلحة الفيتنامية في كمبوتشيا هو تواجد مؤقت وهناك احترام كامل للحقوق الوطنية للشعب الكمبوتشي ، ان هذه القوات المسلحة سوف تغادر كمبوتشيا في الحال بمجرد توقف خطر التهديد الصيني ، كما كان الحال في المثالين السابقين .

ان بلدان الهند الصينية الثلاث قد حاولت باصرار اعادة بناء السلم والاستقرار في منطقة الحدود بين البلدان الثلاثة لاو وتايلند وكمبوتشيا . ان وزراء خارجية فييت نام ، ولاو ، وكمبوتشيا اذ يجدون المقترحات الأساسية التي عرضوها في البيان المشترك في مؤتمرهم الأول في بنوم بنه في كانون الثاني /يناير الماضي ، قد اقترحوا مرة أخرى في مؤتمرهم الثاني الذي عقده في فييت نام في ١٧ و ١٨ تموز/يوليه الماضي ، اعادة بناء منطقة سلم واستقرار في جنوب شرق آسيا . لقد طالبوا بتوقيع معاهدات عدم اعتداء ثنائية ومتعددة الأطراف فيما بين بلدان الهند الصينية الثلاث وتايلند . لقد طالبوا بانشاء منطقة منزوعة السلاح في مناطق الحدود ما بين كمبوتشيا وتايلند . وليس أمامنا الا أن نأسف لأن هذه المقترحات الهامة قد رفضت من جانب تايلند .

وفي الخامس عشر من أيلول / سبتمبر الماضي ، نقلنا الى تايلند من خلال المساعي الحميدة للأمين العام رسالة نحدد فيها موقفنا بشأن نقاط ثلاث من بينها كان الاقتراح بإنشاء منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود ما بين كمبوتشيا وتايلند من أجل إعادة السلم والأمن والاستقرار في منطقة الحدود هذه بين البلدين ، مما قد يسمح لفييت نام والمجلس الثوري الشعبي لكمبوتشيا أن يقررا انسحاب جزء من القوات المسلحة الفيتنامية من كمبوتشيا . وفي بداية هذا الشهر وان لاحظنا أن تايلند قد رأت من الصعب قبول مبدأ إنشاء منطقة منزوعة السلاح - فقد عمدنا الى تقديم مبادرة جديدة الى وزير خارجية تايلند تقضي بأنه حتى يتم التوصل الى إنشاء منطقة منزوعة السلاح على طول جانبي الحدود ما بين كمبوتشيا وتايلند ، فان الطرفين يجب أن يتبادلا التعهد باحترام كل منهما لسيادة الآخر ، وسلامة أراضيها على طول خطوط الحدود الحالية ، وأن تضعنا هذا لكل الأعمال العدائية فيما بينهما وألا تسمحا مرة أخرى لبقايا لغممة بول بوت المسلحة أو أي قوات مسلحة خميرية رجعية أخرى بأن تلتصم ملجأ في تايلند ، وأن تضعنا نهاية لتمويل أو إعادة امداد تلك القوات بالأسلحة والغذاء ، وأن تجرد هذه القوات من السلاح وتعيد تجميعها في مخيمات خاصة ، وأن تولنهم في مخيمات للاجئين بعيدا عن الحدود . فاذا ما استتب السلم والاستقرار في منطقة الحدود ما بين كمبوتشيا وتايلند فان فييت نام والمجلس الثوري الشعبي لكمبوتشيا سوف يقرران انسحاب جزء من القوات الفيتنامية المسلحة الموجودة حاليا في كمبوتشيا . والى الآن فان تايلند لم تقدم ردا ايجابيا حول هذه المبادرة التي كانت برهاننا على حسن نوايانا .

وفي مواجهة هذا الموقف من جانب تايلند ، فان لنا كل الحق في أن نتساءل ما اذا كانت تايلند تهتم حقا بالسلم والاستقرار في منطقة الحدود ما بين شعبها والشعب الكمبوتشي . أما فيما يتعلق بالموقف على الحدود ما بين تايلند ولاو ، فان لاو لم تأل جهدا لحل الخلافات التي توجد بين البلدين ، مظهرة بذلك روحا من حسن الجوار التي أدت الى توقيع البيانين المشتركين بين لاو وتايلند في كانون الثاني /يناير ، ونيسان /ابريل ١٩٧٩ . ان تايلند لم تكف فقط بمعدم احترام هذين البيانين ، ولكنها قامت بأعمال استفزازية مسلحة في منطقة لاو على طول نهر الميكونغ . وهكذا فان الموقف في منطقة الحدود ما بين لاو وتايلند ظل حساسا للغاية .

هناك البعض يدعون ان ما يسمى بسياسة الهيمنة الفييتنامية ، وتضامن بلدان الهند الصينية ما هو الا تهديد لبلدان جنوب شرقي آسيا ، ويطلبون من فييت نام ان تبين حسن نيتها باتخاذ عمل محدد لاستعادة ثقة أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان) .

لكن على مر التاريخ كانت بلدان الهند الصينية الثلاث ضحايا للمعدوان من قبل الاستعماريين والامبرياليين والرجعيين الدوليين . ولتسهيل تحقيق خطتها التي ترمي الى التوسع والقهر ، نظرت قوى العدوان الى بلدان الهند الصينية على انها ميدان واحد للقتال . وفي نفس الوقت ، فقد استخدمت دوما كل الوسائل الممكنة لاثارة الكراهية الوطنية لتقسيم البلدان الثلاث . وكانت نتيجة ذلك خلال العقود الأخيرة أن قامت حرب مقاومة من أجل تحقيق الخلاص الوطني على أساس أن شعوب الهند الصينية لها عدو مشترك . ومن ثم ، فان التضامن بين الشعوب الثلاثة في كفاحها قد أصبح ذا أهمية حيوية بالنسبة لها للدفاع عن حريتها واستقلالها واستعادتها . ولقد أصبح ذلك حتمية تاريخية في النضال للانتصار على عدو مشترك أكثر قوة ومستعد للانخراط في جميع أنواع المناورات الفادرة . ولقد أثبتت الحقائق ان تضامن شعوب الهند الصينية لن يشكل أى تهديد لأى بلد مجاور .

ان نضال شعوب بلدان الهند الصينية الثلاثة لتحقيق استقلالها الوطني - وهو نضال طال أمده وقد مت فيه التضحيات العديدة - قد مكن من القضاء على بؤر الحرب الساخنة الطويلة والممتدة منذ الحرب العالمية الثانية . الى جانب انه قدم مساهمة ضخمة لقضية السلم والاستقلال الوطني في جنوب شرقي آسيا وفي العالم أجمع . كما أدى الى القضاء على عناصر عدم الاستقرار الناتجة عن سياسة العدوان والتدخل التي انتهجها الامبرياليون والرجعيون الدوليون . وفي نفس الوقت فانه قد خلق ظروفًا ملائمة لتحسين العلاقات بين بلدان الهند الصينية وبلدان الآسيان .

اننا نعتقد انه اذا كانت هناك حاجة حقا لاستعادة الثقة . فان الدول التي يجب أن تفعل ذلك ، هي على وجه التحديد تايلند وبعض بلدان الآسيان الأخرى ، نظرا لأن تلك البلدان قد وقفت على مدى أربعين عاما الى جانب قوى العدوان في نشر المعاناة والموت بين شعوب فييت نام وبلدان الهند الصينية الأخرى . ان قوات تايلند وبعض البلدان الأخرى قد وأتت أراضي بلدان الهند الصينية . كما أن العديد من القواعد العسكرية قد خدمت أهداف حرب الولايات المتحدة

الأمريكية في هذه المنطقة ، ولا تزال هذه القواعد موجودة هناك . لكن فييت نام وبلدان الهند الصينية الأخرى لم ترتكب أى عدوان ضد تايلند أو بلد آخر من بلدان الآسيان .
بيد و واضحا - في الوقت الحالي على الأقل - انه ليست هناك امكانية للقضاء على اختلافات الآراء بين بلدان الهند الصينية وبين بلدان الآسيان بالنسبة لقضايا عدم وجود السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، او بالنسبة للتدابير التي يجب أن تتخذ لاعادة بناء السلم والاستقرار في المنطقة . ومع ذلك ، فان بلدان الآسيان وبلدان الهند الصينية لديها نفس التطلعات للحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة . كما أن لها نفس الرأى وهو انه طالما لا يوجد اتفاق أو تعاون بين بلدان الآسيان وبلدان الهند الصينية - وهما ، المجموعتان الرئيسيتان للبلدان في هذه المنطقة - فلا يمكن أن يكون هناك وفاق .

وفي مثل هذا الموقف ، هناك احتمالان هما : اما أن يفرض موقف طرف على الطرف الآخر ، الذى قد لا يقبل فرض مثل هذا الموقف ، واستمرار المواجهة الحالية ، ومن ثم خلق حالة مستمرة من التوتر في جنوب شرقي آسيا ، وهذا قد يؤدي الى تدهور متزايد للموقف . أو ، ان يترك جانبا خلافتهما الآن ، ويأخذا في الاعتبار المصلحة المتبادلة لتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة ، وان تسعى بلدان الآسيان وبلدان الهند الصينية لاجاد أرضية مشتركة لاعادة التوفيق بينها ، على أساس مبادئ التعايش السلمي ، والاحترام المتبادل لمصالحها المشتركة المشروعة ، وتستطيع أن تناقش المشاكل الملحة للمنطقة وتسويها في إطار اتفاق مشترك ، من أجل استعادة السلم والاستقرار على طول الحدود بين كمبوتشيا وتايلند ، وكذلك على طول الحدود بين لاوس وتايلند ، كما يمكنها أن تتفق على المبادئ اللازمة للحفاظ على السلم والأمن في بحر الصين الجنوبي ؛ وتستطيع أن تناقش توقيع معاهدات عدم اعتداء ، وتحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم واستقرار . ويمكنها أيضا أن تتفق على المبادئ التي تستخدم كأساس للعلاقات بين بلدان شرقي آسيا بهدف منع تدهور الموقف .

ما هي آفاق الموقف في جنوب شرقي آسيا في الاعوام القليلة القادمة ؟ اننا نرى أربعة احتمالات :

الاحتمال الأول ، هو أن يظل الموقف متوترا كما كان في عام ١٩٧٩ ، بسبب تصميم بلدان

الآسيان على أن تفرض موقفها على بلدان الهند الصينية ، والمواجهة بين بلدان الآسيان وبلدان الهند الصينية سوف تستمر ، وستكون الصين هي المستفيدة للغاية من هذا الموقف . أما بلدان الهند الصينية وبلدان الآسيان فستكون هي الخاسرة . وفي مثل هذه الظروف ، فان بلدان الهند الصينية سوف تستمر بالتأكيد في السير الى الامام ، بالرغم من الصعوبات التي ستواجهها . ان كل فرد يعترف أن الموقف الحالي في كمبوتشيا أفضل بكثير عما كان عليه في عام ١٩٧٩ .

اما الاحتمال الثاني ، فهو ان الولايات المتحدة سوف تستمر في اللعب " بالورقة الصينية " ضد بلدان الهند الصينية . ان حربا واسعة النطاق سوف تندلع بسبب تهديد الصين بتلقيح فييت نام درسا ثانيا . كما يمكن أن تندلع حرب على نطاق محدود أو على الأقل يمكن أن يستمر الموقف المتفجر على الحدود بين كمبوتشيا وتايلند . ان شعوب الهند الصينية الثلاثة التي كابدت معاناة الحرب لخمس وثلاثين عاما ؛ اذ ما شرعت الآن في كفاح آخر من أجل الدفاع عن النفس ، فانها بالتأكيد سوف تستمر في اظهار اصرارها وتضامنها في الدفاع عن استقلال وسيادة بلدانها المحترمة ولسوف تنتصر .

والإحتمال الثالث انه اذا لم يمكن القضاء على التوتر على الحدود بين فييت نام والصين ، فان دول رابطة جنوب شرقي آسيا وسائر دول الهند الصينية سوف تتخذ كل منها خطوة واحدة للأمام ، من أجل تطوير علاقاتها لصالح السلم والاستقرار . وفي هذه الحالة فان الموقف في جنوب شرق آسيا سوف تقل خطورته ، وسوف يكون ذلك لصالح جميع البلدان ، سواء داخل أو خارج المنطقة . ومن الواضح ان الصين تبذل أقصى ما في وسعها لتخريب ذلك الاحتمال .

والاحتمال الرابع هو ايجاد حل دائم ، تزال بموجبه جميع الاسباب الرئيسية للموقف المتفجر في جنوب شرقي آسيا ، ويصبح السلم والاستقرار في تلك المنطقة قويا ودائما .

ان هدفنا البعيد هو العمل من أجل تحقيق هذا الاحتمال الرابع ، كما ان فييت نام ، تبذل كل جهدها ، في نفس الوقت لتحقيق الاحتمال الثالث وهو تحقيق تفاهم أفضل بين بلدان جنوب شرقي آسيا ، ورغبة مشتركة لاجاد حلول لاعظم المشاكل الحاحا للصالح العام لجميع بلدان المنطقة ، وفي نفس الوقت فاننا مستعدون لمواجهة أسوأ الاحتمالات .

أليس صحيحا انه في الماضي ، في الستينات وفي النصف الاول من السبعينات ، عندما كانت الولايات المتحدة تقوم بحدوان على الهند الصينية ، فانه رغم عدم موافقة وادانة دول أعضاء كثيرة لذلك الحدوان ، لم ترفع الامم المتحدة صوتها بالاحتجاج ، كما انها لم تعتمد أى قرار يدعو الى وقف الحدوان ؟ واليوم ، في مواجهة خطر الحدوان الصيني ضد ثلاثة بلدان في الهند الصينية ، هل تعتزم الأمم المتحدة ان ترفع صوتها لوقف ذلك الخطر ، أم أنها سوف تظل صامتة كما فعلت في الماضي ، مع السماح بالموافقة على قرار خاطيء آخر بشأن الضحايا من شعوب فييت نام ولاو وكمبوتشيا التي لم تعرف السلم منذ أكثر من ثلاثة عقود ؟

وفي الظروف الحالية ، بينما توجد الخلافات في الرأي بين رابطة دول جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية ، فاننا نعتقد ان الامم المتحدة بسبب دورها في الحفاظ على السلم والصداقة المتطورة النامية والتعاون فيما بين الشعوب ، مدعوة لكي تسهم بنشاط لمساعدتهم على التخلص من دعاوى التاريخ واعادة السلم والاستقرار في المنطقة .

وانا كانت الامم المتحدة غير قادرة على ان تفعل ذلك ، فانها حينئذ يجب أن تمتنع عن اتخاذ أية خطوات يمكن ان تزيد العلاقات سوءاً ، ويجب ألا تشجع القوى التي تهدد فيبيت نام ولا وكمبوتشيا بالحرب ، كما انها يجب ألا تشجع أية مجموعة من الدول تفرض آراءها وقراراتها على مجموعة أخرى .

(رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٣)